العدد ١٢١- تموز ٢٠٢٢

الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

دور التربية البيئية وأهميتها في المناهج التعليمية في لبنان

Venon

definition of luxe

مفروشات إستقبال تفوق بجودتها التّوقعات للديكور المنزلي الفاخر

03 515 500

www.istikballebanon.com

@istikballebanon Istikbal Lebanon

Mcharafieh - Mkalles - Jounieh - Baalbeck - Zahle -
Tyr - Nabatieh - Tripoli - Zgharta

istikbal
Home Furniture

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وواحد وعشرون – تموز ٢٠٢٢

الأحلاف الدولية

يمكن مقارنة المجتمع الدولي بالمجتمع الإنساني من عدة نواحٍ، أبرزها أنّه يتكوّن من أعضاء تجمعهم بيئة واحدة، قد تتسع أو تضيق وفق منظور البحث، ولكل منهم قدراته ومواردِه وعقليته وقِيَمه، ومصالحه التي تحرّكه وتؤثر في قراراته. كذلك فإن أحد أهم أوجه الشبه بين المجتمعَين المذكورين الأخطار المتعددة التي تتضمنها البيئة المحيطة، بما فيها التهديدات المباشرة لمصالح الأعضاء وأمنهم.

ووسط البيئة الدولية المليئة بالمنافسة والصعوبات، وجدت الدول نفسها في حاجة إلى ائتلافٍ يعزز القدرات العسكرية والأمنية، ويعود بالفائدة الديبلوماسية والتجارية على مكوّناته. تلك هي الأحلاف الدولية التي برزت إلى واجهة التاريخ الحديث منذ الحرب العالمية الأولى، واستمرت بأشكال مختلفة حتى غدت اليوم تؤدي دورًا أساسيًّا في الأحداث العالمية. ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر الأحلاف العسكرية كحلف وارسو الذي ضم الاتحاد السوفياتي وحلفاءه إبان الحرب الباردة، وحلف شمال الأطلسي – الناتو، والأحلاف التجارية المسماة أيضًا الاتحادات التجارية كالاتحاد الاقتصادي الأوروبي – الآسيوي، وذات الطابع السياسي الاقتصادي كالاتحاد الأوروبي.

تلك الأحلاف محكومة بديناميات معقّدة تَجمع الأعضاء، وتؤثر في الظروف الدولية وتتأثر بها، إذ نشهد تَكَوُّن نظام عالمي جديد مع صعود الصين كعملاق اقتصادي وتكنولوجي، وتَحَرُّك روسيا عسكريًّا لتفرض شروطها في عدة مناطق آخرها أوكرانيا. هذا ما يجعل الأحلاف موضوعًا مهمًّا من مواضيع الدراسة في الكثير من المجالات، ولا سيما المجالات العسكرية التي يهتم الجيش اللبناني، شأنه شأن بقية الجيوش، بفهم تكوينها ودورها وأساليب عملها. فقد شهدت منطقتنا على مدى سنوات قيام تحالفات يشمل بعضها دولًا مجاورة لبلدنا، فيما يضم بعضها الآخر الكيان الإسرائيلي الذي لا يمكن الركون إلى نواياه التخريبية المبنية على تاريخٍ من العداء للبنان والكثير من الشعوب العربية، وأطماعٍ جائرةٍ في أرضنا وثرواتنا الطبيعية.

لكل ذلك، تسعى مجلة الدفاع الوطني إلى إفساح المجال أمام الضباط والعسكريين ذوي الاختصاص لنشر الدراسات المرتبطة بالأحلاف الدولية، شرط أن تكون مستندة إلى خبرة واطّلاع واسعَين، وتُقَدِّمَ خلاصات موضوعية واقتراحات عملية تصب في مصلحة المؤسسة العسكرية والوطن.

يصح هذا الأمر بصورة خاصة خلال المرحلة الراهنة، إذ يحتاج لبنان بفعل الأزمة الخانقة التي تحيط به، إلى استغلالٍ كاملٍ لعلاقاته بالدول الصديقة حتى يحوّلها إلى عامل قوة وصمود في وجه التحديات. هكذا تتآلف الجهود الأكاديمية التي تبذلها النخبة الفكرية اللبنانية مع مساعي المؤسسات الأمنية ودوائر القرار على المستوى السياسي، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، ويساعد في تقصير أمد الأزمة وتعجيل مسيرة التعافي.

العميد الركن جوزف عيد
مسيّر أعمال مديرية التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. عصام مبارك — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: المعاون جيهان جبور

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان
شادي مهنا

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة.c.v (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebanesearmy.gov.lb www.lebarmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١
العنوان الإلكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان: ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وواحد وعشرون – تموز ٢٠٢٢

دور التربية البيئية وأهميتها في المناهج التعليمية في لبنان

ندى بو حمدان حرب ٥

ملخصات ٢٩

دور التربية البيئية وأهميتها في المناهج التعليمية في لبنان

ندى بو حمدان حرب
باحثة

المقدمة

تمثّل البيئة الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثّرًا ومتأثّرًا. يتفاوت هذا الأثر تبعًا لثقافته وقيمه ومعاييره وأنماط سلوكه. فللإنسان دور كبير في المحافظة على التوازن البيئي، كونه الوحيد القادر على التفاعل مع البيئة، إما للعيش فيها مع حمايتها، أو تركها وإهمالها وبالتالي الاعتداء عليها، فتدميرها. ولقد تعاظمت المشكلات البيئية نتيجة ممارسات الإنسان الخاطئة وسوء استخدامه للموارد الطبيعية، وهذا ما أسهم في قيام المؤسسات والجمعيات المهتمة بدراسة البيئة ومعالجة القضايا البيئية. كذلك انعقدت المؤتمرات الدولية التي أعطت للمشكلات البيئية بُعدًا اجتماعيًا واقتصاديًا، وكان أبرزها مؤتمر «قمة الأرض» الذي انعقد في ستوكهولم – السويد في العام ١٩٧٢ والذي سُمي «مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان» وركز على أهمية التربية البيئية كخطوةٍ أساسية لرفع

الوعي البيئي، وتم الاتفاق على انعقاد المؤتمر مرة كل عشر سنوات، فانعقد بعدها في نيروبي – كينيا في العام ١٩٨٢ ثم في ريو دي جنيرو في العام ١٩٩٢، وكان من أكبر تجمعات قادة العالم في ذلك الوقت، إذ اتفق المجتمعون على إنجاز برامج لمعالجة المتغيرات المناخية وحماية التنوع البيئي، وبعدها انعقد في جوهانسبورغ – جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠٢ وركز على استدامة التقدم الصناعي وإعادة توزيع الثروة مع الاستمرار في الحفاظ على البيئة. وأُعيد انعقاد المؤتمر في العام ٢٠١٢ في ريو دي جنيرو لضمان حماية البيئة بغية الوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه[١].

لقد كثرت المشكلات البيئية وتجاوزت العالمية إلى الشمولية، فشملت كل جوانب الحياة كتلوث المياه والتربة والنبات والغذاء، وصولًا إلى التلوث الفكري والنفسي. ومما لا شك فيه فللتلوث آثار سلبية أبرزها: الاحتباس الحراري، استنزاف طبقة الأوزون والثروة النباتية والحرجية وانتشار الأمراض والأوبئة. ويعاني لبنان مثل باقي دول العالم من التلوث ومخاطره، التي تعدّ بالدرجة الأولى نتيجة سلوك الإنسان اللامسؤول تجاه البيئة. وقد أسهمت المشكلات البيئية بإيجاد الوعي البيئي بكل هذه المخاطر التي تهدد الحياة البشرية على المستويات كافة المحلية والإقليمية والدولية، لدرجةٍ أنّها أوجدت محاولات حثيثة لخلق استراتيجيات تُعنى بتحسين ظروف العيش من أجلنا وأجل الأجيال القادمة[٢].

فالوعي البيئي لا يتحقق إلا من خلال التربية البيئية في السلوك اليومي للإنسان، فقد تناولت الدراسات والأبحاث الموضوع البيئي، وأظهرت حاجة ملحّة لتعديل السلوك الإنساني تجاه البيئة من خلال التربية البيئية التي تعد المدرسة والجهة الرئيسة والمسؤولة عن تكوينها وتنميتها، إلى جانب البيت

١- مكتبة داغ همرشولد ١٨، ٢٠٢٠ تم الاسترداد من وثائق الأمم المتحدة، البيئة URLhttps//research.un.org/ar/docs/enviroment

٢- بشير عربيات وأيمن مزاهرة، التربية البيئية، عمان الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

والمجتمع المدني عند الأفراد، وهنا يبرز دور التربية البيئية في رفع مستوى الوعي البيئي، وإكساب الفرد المعارف والمهارات، وتكوين اتجاهات سلوك إيجابية تحترم البيئة وتحرص على صونها[٣]. فالمدرسة من خلال منهجها التعليمي تشكّل جسرًا ينبغي اعتماده لإيصال المفاهيم البيئية وتعزيز تطبيقها بالشكل الذي يسهم في حماية البيئة واحترام مواردها، من هنا يتبلور دورها في تعزيز التربية البيئية لدى المتعلمين.

لقد شغل موضوع البيئة تفكير العالم أجمع وكان محط اهتمام الباحثين والدارسين، وبخاصةٍ بعد تعاظم المخاطر البيئية التي أصبحت تهدّد السلامة البشرية، نتيجة سلوك الإنسان وسوء تعامله مع البيئة بمختلف مكوناتها. كل هذه الأسباب أسهمت في قيام الجمعيات وانعقاد المؤتمرات المحلية والدولية المندّدة بما تعانيه البيئة من سوء استغلال لمواردها والداعية إلى الإسراع في معالجة القضايا والمشكلات البيئية الحاصلة.

وكان من أبرز النقاط التي تم التوصل إليها بعد كل مؤتمر، بدءًا من مؤتمر استوكهولم الذي انعقد في السويد في العام ١٩٧٢ وناقش مشكلات نقص الطاقة والتلوث وانتشار الأمراض[٤] مسجّلا اعتراف العالم بأهمية التربية البيئية في حماية البيئة، إلى ميثاق بلغراد في العام ١٩٧٥ والذي أكد ضرورة أن تكون التربية البيئية متاحة للجميع على اختلاف الأعمال والأعمار باستخدام الأساليب المناسبة، ثم إلى مؤتمر تبليسي الذي انعقد في جورجيا في العام ١٩٧٧، وأكد أن التربية البيئية يجب أن تسهم في توجيه النظم التربوية لتحقيق تفاعل أكبر بين البيئة الطبيعية والبشرية والبيئة الاجتماعية، ما يحسّن حياة الفرد والمجتمعات البشرية[٥]، إلى ريو دي جنيرو الذي انعقد في البرازيل في العام ١٩٩٢ وركز على إعادة تكييف التربية

٣- هناء السبعاوي، دراسة الوعي البيئي وسبل التطوير – بغداد: مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، ٢٠١٨.

٤- باحمي والجديدي، دراسة التربية البيئية في مرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي / تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٦.

٥- سعيد التل وآخرون، المرجع في مبادئ التربية – الأردن/ دار الشروق، ١٩٩٣.

البيئية نحو التنمية المستدامة وتطوير البرامج التدريبية، وصولًا إلى مؤتمر جوهانسبرغ في العام ٢٠٠٢ إذ تطرق إلى تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي ومواضيع أخرى متعلقة بالبيئة[٦]. كما وتأثّرت المنطقة العربية بمشاكل البيئة وأولتها كل اهتمام من خلال مؤتمرات وندوات عُقدت في عالمنا العربي منها: الندوة العربية في الكويت في العام ١٩٧٦، الحلقة الدراسية في البحرين في العام ١٩٨٣، الدورة التدريبية للمسؤولين التربويين في تونس في العام ١٩٨٣، ورشة عمل القيادات التعليمية في مجال التربية البيئية في الأردن في العام ١٩٨٥، ندوة التربية البيئية في دمشق في العام ١٩٩٠ وكذلك ندوة بيروت البيئية في العام نفسه. فقد أصبحت بعض الأقطار العربية تحتفل بيوم البيئة العالمي، كما أعادت النظر في المناهج التي تهتم بالتربية البيئية[٧]. كل ذلك أكد ضرورة اعتماد التربية البيئية لرفع الوعي البيئي وتكوين الاتجاهات الإيجابية لدى المتعلمين تجاه البيئة ومكوناتها، وهذا ما يدفع بالمؤسسات التعليمية والمدارس للقيام بهذا الدور وتعزيزه.

يعد الإنسان العنصر المساهم الأبرز في زيادة المخاطر البيئية أو نقصانها، وذلك نتيجة طمعه وتهوّره ورغبته في إدارة الموارد البيئية واستغلالها بالشكل الذي يجده ملائمًا أو عكس ذلك. فأخذ يستغل ما تقدّمه الطبيعة غير آبه بالحفاظ عليها وصون مواردها ليستفيد منها هو والأجيال القادمة، متناسيًا أنه زائر وليس بمقيمٍ على هذه الأرض، فماذا فعلت الأنظمة السياسية والتربوية حيال هذا الموضوع؟

من هنا تكثر الأسئلة حول ماهية التربية البيئية، مبادئها، المخاطر البيئية وأثرها على صحة الإنسان والمجتمع، وهذا ما سنجيب عنه بعد طرح المواضيع والمفاهيم المتعلقة بالتربية البيئية وما يحيط بها.

٦- يعقوب أحمد الشراح، التربية البيئية ومأزق الجنس البشري – عالم الفكر الجزء ٣، ٢٠٠٤.

٧- المرجع ذكر سابقًا.

مفهوم التربية البيئية

تعد التربية البيئية بالغة الأهمية لأنها وسيلة فعالة من الوسائل القادرة على تكوين الوعي البيئي عند المتعلمين، وهذا من خلال صيرورة التنشئة الاجتماعية التي تقدّم القيم والمفاهيم وأشكال السلوك وتعزّز الإيجابية تجاه البيئة.

تعريف التربية البيئية

إن التربية البيئية تهدف إلى تعميق وعي المواطنين بالمشكلات الناجمة عن تعامل الإنسان مع موارد بيئته واستغلاله لها من حيث مسبباتها والآثار الناجمة عنها، والتي تتمثل في بعض المشكلات البيئية كتلوّث الهواء والماء، واستنزاف موارد الثروة الطبيعية وإهدارها والقضايا السكانية والتلوث الضوضائي، والأخطار المصاحبة للحروب، بهدف تحميل كل فرد مسؤولياته تجاه بيئته، وأن يقوم بدوره ويتخذ قرارات في حل ما تعانيه من مشكلات، وأن يحقق التنمية المستدامة وكذلك التنمية البشرية المستدامة[٨].

لقد كثرت التعاريف التي تناولت التربية البيئية ومدلولاتها، وذلك بتعدد مدلول العملية التربوية وتعدد أهدافها. وعرّف المشاركون في اجتماع هيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في باريس في العام ١٩٧٨ التربية البيئية بأنها العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة، والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم المعرفة والمهارات والاتجاهات، وتحمّل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة[٩]. ويرى بعض الدارسين أن دراسة البيئة في حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية، في حين يرى البعض الآخر أن التربية البيئية كمحورٍ ينعكس في ما يأتي: التربية البيئية هي عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات

٨- جامعة الدول العربية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة، الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، ٢٠٠٦.

٩- إبراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، ١٩٩٠.

اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي وتقديرها، وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة استغلالها لصالح الإنسان، حفاظًا على حياته الكريمة[١٠].

كما وعرّفها R.Legendre بأنها «نظام مفتوح يتألف من مدخلات نشاطات ومعارف، الهدف منها جعل الكائن البشري قادرًا على تطوير أوضاعه بأكبر قدر ممكن والحصول على استقلاليته بشكلٍ تطوري نحو البحث عن معنى لوجوده ولبيئته»[١١].

كذلك تُعرَّف التربية البيئية على «أنها عملية بناء المفاهيم والاتجاهات والمهارات والقدرات والقيم وتنميتها عند الأفراد في اتجاه معيّن لتحقيق أهداف مرجوّة، وبذلك تكون بمثابة استمرار للموارد البشرية يعطي مردودًا دينامكيًا في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات»[١٢]. فهذا المفهوم يشير إلى أن التربية البيئية هي عملية تكوين المهارات والاتجاهات، والقيم اللازمة لفهم العلاقة التي تربط الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها، وتُبيّن أهمية المحافظة على مواردها وترشيد استخدامها للعيش في بيئة سليمة.

فالتربية البيئية هي عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية بما تشمله من موارد متعددة، وذلك من خلال تمكين المتعلم من المفاهيم والمبادئ اللازمة لفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وثقافته من جهة، وبينه وبين محيطه من جهة أخرى إضافة إلى إكسابه أنماط السلوك المناسبة للمحافظة على البيئة وصونها. كما وأنها لا تختص في مجال دراسي محدد بل تتداخل في المجالات الدراسية كافة، كل حسب طبيعته في إثبات فلسفتها. والأهم من ذلك أنها موجهة للحفاظ على بيئة الإنسان بشكلٍ يضمن الحفاظ على حياته، ما قد يؤدي إلى إصلاح تربوي شامل.

١٠- عبد العزيز، مرجع في التعليم البيئي لكل مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ١٩٨٧.

١١- د. لحسن بوعبد الله ناني، واقع التربية البيئية في برامجنا التعليمية. الجزائر – مخبر إدارة تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩.

١٢- د.غالب محمد رشيد الأسدي، تم الاسترداد من مفهوم التربية البيئية ومبررات وجود مناهج للتربية البيئية في مرحلة المدارس الابتدائية، ١٠ حزيران ٢٠١٢.

مبادئ التربية البيئية

مما لا شك فيه أن التربية البيئية هي من المفاصل الحيوية التي يجب على النظام التعليمي أن يعمل على تحقيقها، وفي مختلف المراحل التعليمية. من هنا كان لا بد من الإضاءة على بعض المبادئ التي تتميّز بها التربية البيئية[١٣] منها:

– قيام مجال التربية البيئية في معظمه على محور علمي، لكن لا بد من إشراك كل المواد الدراسية فيه إلى جانب الأنشطة المرتبطة بها.

– تركيز مفاهيم التربية البيئية في جميع موضوعات المواد الدراسية ولا سيما مادتَي العلوم والمواد الاجتماعية، فمادة العلوم مثلًا، تمدّ التلاميذ بالمعلومات والمبادئ اللازمة عن المصادر الطبيعية والعلاقات بين مقومات البيئة، بينما تسهم المواد الاجتماعية في تعميق دراسة تلك المصادر.

– إدراك أن التربية البيئية عملية متكاملة وكل المراحل التعليمية من التعليم الأساسي إلى الجامعي مسؤول عن ترسيخها.

– أهمية دمج مواضيع التربية البيئية ضمن المناهج الدراسية بما يتناسب مع الفئات العمرية للتلامذة والمراحل التعليمية لضمان تحقيقها للأهداف المرجوة.

– ضرورة الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية وتوظيفها لخدمة المناهج الدراسية ومحتوياتها، ما ينعكس إيجابًا على فعالية التربية البيئية.

– اعتماد الاتجاهات السليمة التي تعد من أهم أهداف التربية البيئية والتي تسهم في الابتعاد عن التلقين وإكساب المتعلم المعلومات المطلوبة، فاعتماد دمج عرض المعلومات ببعض الانفعالات قد ينعكس إيجابًا على العملية التعليمية.

ومن أهم مبادئ التربية التي أقرتها المؤتمرات البيئية الدولية[١٤]:

– حق الفرد في التمتع بالحياة والحرية والتعلم والتمتع بالموارد البيئية التي يحتاجها.

١٣- الصغير عبد القادر باحمي، التربية البيئية بنغازي ليبيا – دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٦.

١٤- سامر عقروق، التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في فلسطين، البيئة كمفهوم وحق من حقوق الإنسان وانتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية. فلسطين– جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩.

– التربية البيئية عملية مستمرة مدى الحياة سواء من خلال نظام رسمي أو غير رسمي.

– اختيار مناهج التربية البيئية التي تتفق مع المراحل الدراسية المختلفة والاهتمام ببيئة التعليم في المراحل الأولى.

– استخدام المقررات الدراسية والمناهج التعليمية لتدريس البيئة بجميع عناصرها الطبيعية والتقنية، الخلقية والجمالية، الثقافية والتاريخية.

– تحديد المشكلات البيئية والتعرف على أسبابها والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها باعتماد أساليب التربية البيئية.

– التنويع في الوسائل التعليمية المستخدمة والطرائق التدريسية لتحقيق التعلم البيئي.

– ربط نتائج الأبحاث العلمية بمناهج التربية البيئية.

– توثيق التعاون المحلي الإقليمي والدولي من أجل معالجة المشكلات البيئية والتخفيف من حدتها.

مما لا شك فيه أن احترام هذه المبادئ والتقيّد بها سيسهم في خلق جيل واعٍ لكل ما يحيط به من مخاطر بيئية، قادر على احترام الموارد البيئية والحفاظ عليها، وساعٍ للحدّ من المخاطر والمشكلات البيئية التي تنعكس بدورها على سلامة المجتمع وصحة أفراده.

جوانب التربية البيئية

إن جوهر التربية البيئية يتكون من ثلاثة مكونات يمكن إيجازها بالآتي:

المكوّن الحيوي: وهو الذي يتضمن غلاف كوكب الأرض الذي توجد عليه الحياة، أو يمكن أن يكون فيها حياة من دون تدخل البشر. فهي خارجة عن نطاق تحكّم الإنسان وتتألف من ثلاث طبقات: طبقة الغازات، طبقة اليابسة، طبقة الماء بما تشتمل هذه الطبقات من كائنات حية.

أ– المكوّن التقني: وهو نظام من صنع الإنسان يتم في فراغ المحيط، مثلًا

المنشآت الصناعية والعمرانية... وهو خاضع لتحكّم الإنسان بكل ما يملكه من تقنيات.

ب– المكوّن الاجتماعي: هو نظام من صنع الإنسان أوجده بهدف إدارة علاقات التفاعل الاجتماعي، علاقات المحيط الاجتماعي بالمحيط التقني والحيوي[١٥].

أهداف التربية البيئية

يعد الاهتمام بالتربية البيئية حديث العهد ترافق مع تضمين المفاهيم البيئية في المقررات الدراسية في إطار عملية التعليم والتعلم، وبالتالي التركيز على الاهتمام بالمشكلات البيئية التي تتعلق بحماية الموارد الطبيعية وصون التنوع البيئي.

فالتربية البيئية تهدف إلى:

– الاهتمام بالمشكلات البيئية من خلال المجالات المعرفية المختلفة على المستويات المحلية والدولية والإقليمية بشكلٍ يساعد الفرد على إدراك حجم المشكلات البيئية ومدى خطورتها، ويحثّه على العمل لتطوير المفاهيم البيئية، وبالتالي تعديل السلوك الفردي تجاه البيئة التي يعيش فيها.

– المحافظة على التوازن البيئي الذي يتميز بطبيعةٍ معقّدة وجوانب اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، بيولوجية وفيزيائية، وذلك من خلال توضيح علاقة التكامل التي تربط مختلف العناصر.

– تكوين الوعي الوطني بأهمية البيئة ودورها في تحقيق التنمية في المجتمع، والسعي إلى إشراك مختلف قطاعات المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، وضرورة الحفاظ عليها وبالتالي العمل على وضعه موضع التنفيذ.

– تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، وتنمية روح المسؤولية بشكلٍ يؤسس لبناء نظام يضمن حماية البيئة وتطويرها، بما في

١٥- د.لحسن بوعبدالله ناني، واقع التربية البيئية في برامجنا التعليمية. الجزائر، ٢٠٠٩.

ذلك تطوير العملية التربوية وتحسينها لنشر القيم والمعارف، وغرس السلوك الإيجابي لدى المتعلم تجاه البيئة.

– العمل على إيجاد كفايات وتقنية عملية لأفراد المجتمع كافة تنظّم القيام بأنشطةٍ رشيدة في مجال البيئة، ما يسهم في اكتساب الكفايات اللازمة للحصول على المعارف البيئية في جميع المراحل الدراسية، ما يسمح للتلميذ بإيجاد حلول تطبيقية للمشكلات البيئية وتحليلها وتقييمها.

– تنمية الوعي بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية بالمناطق الريفية والمدينة على حدّ سواء.

– إدراك مدى تشعّب المشكلات البيئية، وتطوير المهارات للتعامل مع هذه المشكلات على اختلاف أنواعها، بما في ذلك تشخيص أعراضها البيئية ومعرفة أسبابها والبحث عن طرق المعالجة.

خصائص التربية البيئية وسماتها

تتميّز التربية البيئية بمجموعةٍ من الخصائص، أبرزها:

– اهتمامها بحل المشكلات المتعلّقة بالبيئة البشرية من خلال مساعدة الأفراد على إدراك هذه المشكلات.

– سعيها إلى توضيح المشكلات البيئية المعقّدة، والعمل على تضافر أنواع المعرفة اللازمة وتفسيرها.

– الحرص على الانفتاح على المجتمع المحلي، باعتبار أن الاهتمام بالبيئة يبدأ مع اهتماماتهم اليومية.

– سعيها إلى حثّ جميع قطاعات المجتمع إلى بذل الجهود لفهم البيئة وترشيد إدارتها وتحسينها في إطار مفهوم التربية الشاملة المستدامة، المتاحة لجميع أفراد المجتمع.

– كما وتتميز التربية البيئية بطابع الاستمرارية والتطلّع إلى المستقبل.

أشكال التربية البيئية وبرامجها

من أهم الأسس التي ترتكز عليها التربية البيئية هي الاستمرارية، فهي عملية مستمرة مدى الحياة وهنا تكمن أهميتها. تبدأ مع أولى سنوات الطفولة من خلال المناهج التربوية الرسمية وغير الرسمية، وكل أفراد المجتمع معنيّون بها على اختلاف أعمارهم، لغتهم، دينهم، جنسهم[١٦].

وقد تطرقت المناهج الدراسية إلى المشكلات البيئية المختلفة من خلال العملية التربوية والتعليمية في المراحل كافة (الروضة، الأساسي، الثانوي، الجامعي وكلّيات المجتمع ومؤسسات التعليم العالي).

وهنا لا ننسى دور الأسرة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية المدنية في نشر الوعي البيئي والمساهمة في تحقيق التوعية البيئية.

مستويات التربية البيئية

– مستوى الوعي بالمشكلات والقضايا البيئية، وهي تتضمن تنمية إدراك المتعلم لمدى تأثير أنشطة الإنسان في البيئة سلبًا أو إيجابًا، وكذلك تأثير سلوك الإنسان الفردي كالتدخين، وحرق الأشجار في التوازن البيئي.

– مستوى المعرفة البيئية بالمشكلات والقضايا البيئية بما يعني إكساب التلاميذ القدرة على تحليل المعلومات والضرورة لتحديد أبعاد المشاكل البيئية وإدراك تأثيرها في الإنسان والبيئة والمجتمع.

– مستوى الميول والاتجاهات والقيم البيئية، فبعد الوعي بالمشكلات واكتساب المعلومات حولها، يأتي دور العمل على تنمية الميول والاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب وتنمية الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه البيئة من أجل حمايتها والتعاون لمعالجة المشكلات التي تعاني منها، فضلًا عن تكوين اتجاهات حديثة للبيئة لدى المتعلم ما يؤدي إلى بناء منظومة قيمية وخلقية تدعم البيئة.

١٦- راتب السعود، الإنسان والبيئة / دراسة في التربية البيئية ط٣ عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر، ٢٠٠٧.

– مستوى المهارات البيئية، وهي تتمثل بإكساب المتعلم مهارات أساسية للتعامل مع المشكلات البيئية بدءًا بمهارة جمع المعلومات والبيانات من المصادر المتاحة، القيام بالتجارب والدراسات الميدانية في إطار منهج علمي في البحث والتجريب[١٧].

– مستوى المشاركة في الأنشطة البيئية، ما يعني إفساح المجال للمتعلم للمشاركة في الدراسات والبحوث وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجة المشكلات البيئية، وذلك من خلال برامج عملية تحفظ التوازن بين احتياجات الإنسان وسلامة البيئة التي يعيش فيها، وذلك يتضمن المشاركة في الأنشطة التطوعية والحملات الوطنية، إقليمية دولية للمحافظة على البيئة.

الإنسان وعلاقته بالبيئة

ورد سابقًا في تعريف البيئة أنها المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان ويؤمّن له أساسيات العيش من مأكل ومشرب ومسكن، ويتفاعل فيه مع الآخرين. فللبيئة معنيان: الأول ذو أثر مادي ملموس ويشمل ما يعتمد عليه الإنسان من مواد لتأمين مقومات حياته، والثاني ذو أثر معنوي يشمل العادات والقيم والأديان فضلًا عن المؤسسات الاجتماعية المتباينة[١٨].

فالبيئة نظام ديناميكي معقد فيه الكثير من المكونات المتداخلة مع بعضها البعض، ومن خلال معرفته بهذه المكونات والتفاعلات المتبادلة في ما بينها، وبينها وبين الإنسان وخططه التنموية ندرك تمامًا أن التنمية إذا ما استمرت بشكلٍ يتعارض مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية ستزيد من تفاقم المشكلات البيئية الحالية. فالجميع مسؤول عن محدودية الموارد الطبيعية وقدرة النظم البيئية على التحمل، وهذا يتطلب خططًا لا تؤدي إلى استباحة الموارد الطبيعية[١٩].

١٧- د.خالد نظمي قرواني، دور المدارس في التربية البيئية ونشر الوعي البيئي لدى طلبة المدارس في محافظة سلفيت من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. القدس – مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، ٢٠١٣.

١٨- محمود صالح العادل، موسوعة حماية البيئة ج٢ – الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣.

١٩- عيسى، مخاطر التلوث البيئي على الإنسان، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٨، ص ١٢٥.

هذا يزيد من أهمية الوعي البيئي لتنمية سلوك الإنسان تجاه البيئة التي يعيش فيها. فالإنسان هو من أهم مكونات النظام البيئي، ولقد تمكن من تحويل بيئته وبطرقٍ متعددة ليصل إلى تحقيق رفاهيته، وذلك على حساب البيئة ومكوناتها. فهو من يحدد التوازن البيئي، من هنا كان لا بد من أن تكون البيئة همًا مشتركًا من أجل استمرار البقاء[٢٠].

ومما لا شك فيه أن التفاعل غير المتوازن بين الظروف الاقتصادية والبيئية، والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية يؤدي إلى كوارث تكون عواقبها وخيمة على الأجيال القادمة. وهذا ما يؤكد أن التوازن والاعتدال في التفاعل بين الإنسان والطبيعة هو ضمان استمرار كل منهما. هنا مجددًا يبرز دور الوعي البيئي الذي هو عملية مزدوجة تشمل كلًا من الإدراك الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة، حمايتها، والتعايش معها، والعمل على تطويرها لتحقيق غايات الإنسان، هذا ما يعني الإحساس بالمسؤولية الخاصة والعامة نحو الإنسان والبيئة[٢١].

أما التربية البيئية فتعني تعلّم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنّب المخاطر البيئية واتخاذ القرارات البيئية الصحيحة، بالإضافة إلى سَنّ القوانين والتشريعات التي تضمن التوازن بين البيئة والنشاطات البشرية[٢٢]، فالسلامة البشرية تنبع من جعل البيئة مصدر اهتمام الجميع وواجبًا لا بد من قيام الكل به متكاتفين لضمان المحافظة عليها. ولتنظيم العلاقة بين الإنسان والطبيعة، لا بد من توافق الطرفَين من خلال وعي بيئي يتبلور ويتطور مع مناهج التعليم البيئي في المؤسسات التعليمية. هذا بالإضافة إلى احترام الميثاق الأخلاقي للبيئة الذي يتبنى أفكارًا رئيسة وأهمها:

٢٠- المرجع ذكر سابقًا.

٢١- علياء شكري، دراسة المشكلات الاجتماعية – الإسكندرية: المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص٤٣٧.

٢٢- د. راتب السعود، الإنسان والبيئة – دراسة في التربية البيئية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

اعتبار الإنسان جزءًا أساسيًا من الطبيعة ليس فوقها، بل يدين لها بالولاء ومهمته الحفاظ عليها.

اعتبار الطبيعة أساسًا وسندًا للبيئة البشرية كونها لا تقتصر على الموارد التي يستغلها الإنسان، بل تشمل كل الفنون والجماليات التي تجسّد قدرة الخالق وتعبّر عن الإبداعات والمعجزات الإلهية ليستخدمها الإنسان بتعقّلٍ ومن دون تهور، ما يسهم في بناء علاقة سليمة بين الإنسان وبيئته، وتكامل بين العقل والجسد بعيدًا عن المتناقضات التي تتجسّد في قيام الجسد بالتلويث ورفض العقل لهذا السلوك، ما يهيئ لترسيخ القيم، وكسب تلك التي تساعد على احترام الإنسان للبيئة[٢٣].

إن العلاقة التفاعلية الوثيقة بين الإنسان والبيئة وما ينتج عنها من مشكلات خطيرة يسببها الإنسان وتهدد حياته والبيئة معًا، تجعل من الضروري مطالبة علماء البيئة الإسراع لتبنّي استراتيجيات تسير في اتجاهَين متوازيَين:

الاتجاه الأول يتمثل في الحدّ من التدهور البيئي من خلال تحديد برنامج علاجي وفق الإمكانيات المتاحة.

الاتجاه الثاني يتمثل في إعداد جيل يحترم الشروط البيئية ويعمل على صيانة عناصر البيئة للمحافظة عليها، وهذا يكون من خلال التربية البيئية التي تحولت إلى ضرورة من أجل الحاضر والمستقبل، وملازمة الجهود العلاجية والوقائية لصيانة البيئة والمحافظة على اتّزانها[٢٤].

مفاهيم متعددة تكاد تكون مفقودة في مجتمعنا اللبناني، ولعل التربية البيئية هي من أبرزها. ففي الوقت الذي يعيش فيه لبنان واقعًا بيئيًا متدهورًا تشهد عليه أكوام النفايات المتكدسة، والغابات المتفحمة ومياه الأنهار والبحار الملوثة واللائحة تطول[٢٥]...كل هذا يضع التربية البيئية في سلم الأولويات

٢٣- محمد، بحث حول التلوث وأنواعه الستة والحلول لمعالجة التلوث. تم الاسترداد من التلوث، ٢٠١٢ http://maraje3.com

٢٤- نظيمة أحمد سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث – القاهرة: الفكر العربي، ٢٠٠٥.

٢٥- نادر، التربية البيئية في المدارس اللبنانية... واقع وتحديات، ١٢-٩-٢٠١٦. تم الاسترداد من مجلة عربية تصدر في بيروت greenarea.me

بحيث أصبح إدراجها في المناهج الدراسية بشكلٍ مدروس أمرًا لازمًا بل لا مفر منه، لتكون السبيل إلى نشر الوعي البيئي، ومساعدة الأجيال الناشئة على إدراك المشكلات التي يتسبب بها الإنسان وبالتالي محاولة تداركها والتخفيف من وطأتها.

التربية البيئية في لبنان

لطالما كان الهدف من التربية البيئية تعريف التلميذ على البيئة الطبيعية والجغرافية للوطن، وبالتالي توجيهه إلى أهمية احترامها وضرورة المحافظة عليها[٢٦].

تماشيًا مع المخاطر البيئية المتزايدة والتي عكست حاجة ملحّة إلى مساهمة المدارس من خلال محتوى مقرراتها في تحقيق التربية البيئية للمحافظة على البيئة، وباعتبار «أنّنا مسؤولون عن تربية الناشئة» وتطبيقًا للمبدأ الذي أطلق مع بداية وضع مناهج جديدة «وبالتربية نبني»، عمد المركز التربوي بين عامَي ١٩٩٨ و١٩٩٩ إلى إجراء دراسة للوقوف على أهمية تدرّج المواضيع البيئية المطروحة فجاء التدرج على الشكل الآتي:

- البيئة الطبيعية
- الإنسان ومحيطه
- التوازن الطبيعي
- تلوث مياه الشاطئ
- البيئة والتنمية
- الحفاظ على التراث

وبعدها تم وضع تدرّج محتوى المادة وتفاصيل المنهج للحلقات الأولى والثانية والثالثة وكذلك للمرحلة الثانوية، مع صياغة الأهداف السلوكية لكل حلقة. وكان

٢٦- المركز التربوي للبحوث والإنماء – التحديات والخيارات التربوية في المناهج الجديدة، ٢-٥-٢٠٢٠ تم الاسترداد من https://www.elnashra.com/news/show/1325724%

المركز التربوي قد قام بعددٍ من المؤتمرات والندوات وورش العمل التي شاركت فيها فاعليات تربوية ومنظمات دولية ممثلة في لبنان، وكل ذلك قبل أن يقوم بتغيير المناهج، ويعتمد مناهج أكثر حداثة وملاءمة لمتطلبات العصر ومواكبة التحديات. وصدر عن ورشة العمل التي أقيمت في العام ٢٠٠٣ توصيات كان أبرزها: إدراج المفاهيم البيئية في المناهج التربوية، واعتماد التربية الشمولية في الحلقات الأولى من التعليم.

في ذلك الوقت أطلق وزير التربية الدكتور حسان دياب ووزير البيئة ناظم الخوري الاستراتيجية الوطنية في التربية البيئية في المدارس، ولقد شارك لبنان من بين عشر دول عربية ومنها مصر والبحرين وغيرها، من أصل ٢٢ دولة شاركت في برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي أعلن عن «عقد التعليم من أجل التربية المستدامة وذلك في العام ٢٠٠٥ [٢٧].

التقرير الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء

لقد أخذ المركز التربوي بتوصيات ورش العمل المنجزة في العام ٢٠٠٣ والتي شاركت فيها الفاعليات التربوية والمنظمات الدولية الممثلة في لبنان، ومن أهم ما صدر من توصيات: إدخال المفاهيم البيئية والصحية في المناهج التربوية، وبخاصةٍ بعد أن بيّنت الدراسات الإحصائية ونتائج الأبحاث الطبية والبيئية أن الكثير من الأمراض المنتشرة ناتجة إلى حد كبير عن سلوك الإنسان البيئي والصحي. كما ولحظت الدراسة للوضعَين الصحي والبيئي التي أجراها المركز التربوي أن بيئة لبنان مهددة نتيجة التلوث وسوء استغلال الإنسان للموارد الطبيعية. ولعل أخطر ما تعانيه البيئة من تقلّص المساحات الخضراء، تلوث الهواء، الغازات المختلفة انعكس سلبًا على الكائنات الحية، وساهم في ارتفاع نسبة التلوث، وازدياد الأمراض ما أدى إلى إدراج «تعزيز الثقافة الوطنية والصحية والبيئية» في المناهج التربوية الجديدة، فأدرجت

٢٧- التربية البيئية حقائق وأرقام، ٢٠١٢ تم الاسترداد من النهار
https://newspaper.annahar.com/article/1067766

المواضيع البيئية: الطبيعة – الإنسان ومحيطه – التوازن الطبيعي – تلوث المياه والشاطئ – البيئة والتنمية – الحفاظ على التراث، في مراحل التعليم كافة وبشكلٍ متدرّج.

واعتبر المركز التربوي أن هذه المفاهيم الجديدة لا شك أثمرت تغيّرًا إيجابيًا في سلوك المتعلمين حتى لو لم تكن هناك دراسات إحصائية تثبت ذلك، وأبدى انفتاحه على كل ما يجري من دراسات تتعلق بهذا الموضوع. (قد يعد ذلك سببًا لإتمام البحث).

تقرير الـ UNDP الصادر في العام ٢٠١١

في إطار الاهتمام بالموضوع البيئي الذي أصبح همًا عالميًا تعاقد برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع إيكوديت (شركة لبنانية للاستشارات والإدارة البيئية) وبتمويلٍ من وزارة البيئة صدر تقرير الواقع البيئي بنسختَيه، الأولى في العام ١٩٩٥ والثانية في العام ٢٠٠١، ويقدّم التقرير قراءة للوضع الحالي للموارد الطبيعية والإدارة البيئية في لبنان، وتحليلًا حول التطورات الماضية والمستقبلية في مختلف القطاعات، وتضمّن التقرير في قسمه الثاني عرضًا للواقع البيئي في لبنان عارضًا بذلك الموارد المائية، التنوع البيولوجي، الغابات وموارد الأرض. فالتقرير يعد مهمًا، حتى ولو لم يكن كافيًا. وهذا التقرير قدّم تقييمًا شاملًا وموثوقًا حول الواقع البيئي في لبنان (الجسر، ك، ٢٠١١)

الدليل البيئي للمدارس العربية

إن ظهور مفاهيم بيئية جديدة وحدوث تغيرات متسارعة في الأوضاع البيئية، حتّم دمج هذه المفاهيم بالتربية البيئية وسهّل صدور الدليل البيئي الذي يعد مشروعًا تربويًا انطلق في العام ١٩٩٨ مع مجلة البيئة والتنمية، وتبنّاه المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) فتجسّد في كتاب صدر في العام ٢٠١٢. فمع إطلاق برنامج للتدريب البيئي في المدارس تمثّل بكتاب عنوانه «دليل النشاطات للنوادي البيئية المدرسية» كان له التأثير الكبير في إنشاء النوادي

البيئية المدرسية وإدخال البيئة في المناهج الدراسية خلال العقدَين الأخيرَين. وبما أن التربية البيئية مجموعة من المعارف والعلوم دائمة التطور كان لا بد من وجود مرجع للتعليم البيئي يستند على أحدث المعلومات، ويصف حال البيئة في البلدان العربية، ويساعد المعلمين والمتعلمين في فهم المبادئ البيئية الأساسية، والعلاقات بين الناس والنظم الطبيعية.

كما ويوجه الأندية في المدارس نحو تنظيم المشاريع البيئية وتنفيذها في المدارس. فهذا الدليل يدعو المتعلمين إلى ممارسة أعمال إيجابية تجاه البيئة عن طريق المشاركة والعمل الميداني. ولقد وزّع في كثير من البلدان العربية ومنها لبنان ويمكن البناء عليه لتطوير المحتوى البيئي في المناهج الدراسية ولتأسيس نوادٍ بيئية مهمتها الوعي البيئي لدى المتعلمين والأهل وبالتالي المجتمع. (صعب، ن، ٢٠١٩).

التقرير الصادر عن وزارة البيئة في العام ٢٠١٩

وقّع وزير البيئة مذكرة تفاهم مع رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء تهدف إلى تعميم مفاهيم التوعية وإنتاج إرشادات تربوية للحفاظ على الموارد الطبيعية، وجاء في المذكرة «تتمحور حول إطلاق برنامج توعية تربوية بيئية حول عدة مواضيع تهم المعلمين، المتعلمين وذويهم وجميع العاملين في القطاع التربوي من أجل إذكاء دافعيتهم ليصبحوا فاعلين أكثر في مجال البيئة» وذلك في إطار ما حدّدته البرامج الجديدة للتعليم الصادرة في ١٩٩٩ وفي المناهج التي هي قيد التطوير ويعمل عليها المركز التربوي. (وزارة البيئة، ٢٠١٩)

وكان وزير البيئة السابق فادي جريصاتي قد أشار إلى مذكرة تفاهم ستوقع بين وزارة البيئة ووزارة التربية، تصبح بعدها التربية البيئية مادة مفروضة في المناهج الدراسية في جميع المدارس الرسمية والخاصة[٢٨].

٢٨- جريصاتي، ستصبح التربية البيئية مادة مفروضة،٢٠١٩
https://www.elnashra.com/news/show/1325724%

لكن كل القرارات والتوصيات تبقى حبرًا على ورق يقرّها وزير للبيئة وتتغير بتغيّره، فما وعد به جريصاتي لم ينفّذ بعد أن عُيّن وزير آخر للبيئة وكذلك للتربية. ولعل أكبر مشكلاتنا هي ارتباط التربية بالسياسة وانعكاسها على أي رغبة جدية للتطوير والتحسين. وهذا ما يبقي المناهج الدراسية الرسمية عرضة للتجاذبات ورهنًا للتقلبات الحاصلة.

إنّ المخاطر البيئية التي تتعاظم يوميًا جعلت من الموضوع البيئي مسؤولية مشتركة بين القطاعات كافة، فنشطت الجمعيات البيئية وعقدت المؤتمرات التي تُعنى بالبيئة. لكن جهود المجتمع المدني العديدة والمتنوعة لمواجهة التدهور البيئي والحد من تابعاته، وعلى الرغم من محدودية إمكاناتها، تبقى بارقة أمل بوجود محاولات جاهدة لتحسين الوضع البيئي القائم، في ظل غياب شبه تام للجهود على الصعيد الرسمي. فإن وُجدت الخطط غاب التمويل، وإن وُجد التمويل غاب أهل الاختصاص والتخصص

لقد أصبح واضحًا أن العالم يقف اليوم أمام حزمة من التهديدات المتزايدة المحدقة بكوكب الأرض، والفضل في ذلك يعود إلى الإنسان وما يتبنّاه من منظومة فكرية وفلسفية وأخلاقية لا تتلاءم مع التوازن البيئي ولا تكترث حتى لكمّ المخاطر التي تتعرض لها البيئة يوميًا. فالإنسان نسي أن كوكب الأرض لم يُخلق لعالم الإنسان فقط بل تشاركه عوالم أخرى من النبات والحيوانات وغيرها من الكائنات الصغيرة، ضمن نظام بيئي محكم، وبقي يتصرف على أنه المخلوق المسيطر على الأرض ما يزيد الأمور تعقيدًا ويشكل تهديدًا لمستقبل الأرض والحياة البشرية فيها. فصحيح أن للأرض قدرة هائلة على تحمّل «الجور البيئي» الذي يحدث نتيجة التعديات والتجاوزات الإنسانية، لكن هذه القدرة محدودة وستصل إلى نقطة الخراب والانهيار[٢٩].

٢٩- عبدالله البريدي، هرم الفاعلية البيئية المجتمعية – نموذج مقترح لتدعيم الاستدامة البيئية، ٢٠١٣
https://www.researchgate.net/publication

فكل ما يلحق بالبيئة من أضرار ما هو إلا نتيجة غياب الوعي البيئي اللازم والقادر على تصويب السلوك الإنساني وتوجيهه بشكلٍ يخلق توازنًا بين ما يحتاجه الإنسان من جهة، والتوازن البيئي من جهة أخرى، والوسيلة الأساس لخلق هذا الوعي البيئي تكون من خلال تربية بيئية تقوم بها المؤسسات التعليمية من خلال مقرراتها الدراسية في مختلف المراحل التعليمية والكفيلة بتنمية اتجاهات سلوكية إيجابية تحترم البيئة وتجعل منها همًّا مشتركًا يتكاتف الجميع على تحقيقه.

أصبح من الواضح أنّ التربية البيئية تعد من الركائز الأساسية في مجال البيئة، إذ يتم مواجهة المشكلات والمخاطر البيئية من خلال إكساب المتعلمين المعرفة والوعي بهذه المشكلات والمخاطر، والعمل على كل ما من شأنه تحفيز اهتمامهم تجاه البيئة بشكلٍ ينمّي قدرتهم على الملاحظة العملية وعلى النقد والتمييز، ما يسهّل إدراك المشكلات والمخاطر التي تتعرض لها البيئة وبالتالي تسهم في تكوين اتجاهات سلوك تحرص على المشاركة في كل ما يحمي البيئة ويحسنها[٣٠].

ولقد أصبحت المشكلات البيئية واقعًا لا يمكن إنكاره، ولعل هذا نتيجة التقدم الكبير الذي وصل إليه الإنسان والذي انعكس سلبًا على البيئة ومكوناتها. فنتيجة سلوك الإنسان الخاطئ ظهرت مشكلات بيئية جديدة وكانت نتيجة لسلوك الإنسان غير الواعي تجاه البيئة[٣١].

ولأن الحفاظ على البيئة وحمايتها لا يمكن أن يتحقق إلا من قبل الإنسان المدرك لحجم المخاطر التي تتعرض لها البيئة[٣٢] فكان من الطبيعي أن يتضمن المنهج الدراسي لمجموعةٍ من المخاطر البيئية التي تهدد حياة الإنسان ومستقبله

٣٠- مجدي عزيز إبراهيم، التربية في مناهج التعليم رؤية لتحقيق دور تربوي تعليمي إيجابي لحماية البيئة من التلوث. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.

٣١- نجوى نور الدين عبدالعزيز مصطفى، تقويم مقرر الأحياء للصف الأول ثانوي في ضوء مجموعة من المحكات والأهداف كل من التربية البيئية والتربية السيكولوجية. القاهرة مجلة علم النفس، ١٩٩٩، عدد ٥٢.

٣٢- محمد صابر سليم، أضواء على تطوير مناهج العلوم للتعليم العام في الدول العربية – مجلة التربية العلمية، المجلد الأول عدد٢، ١٩٩٨.

والتي يقع على المدرسة من خلال المنهج الذي تعتمده مسؤولية نشر هذا الوعي والإدراك البيئي لتبني أجيالًا قادرة على تمييز المخاطر البيئية والبحث عن حلول لها للحد من تأثيراتها السلبية. وهذا ما جعل قياس مدى تضمّن المنهج الدراسي للمخاطر البيئية أمرًا لا بد منه، وبخاصةٍ وأن هذه المخاطر هي نتيجة لسلوك الإنسان وسوء استغلاله للموارد البيئية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن معالجة المشكلات البيئية يتطلب نمطًا جديدًا، إن كان في التعليم أو البحث والدراسة، يتماشى مع متطلبات التغيير في المجتمع وفي الحياة من مختلف جوانبها. فالمحافظة على البيئة وحمايتها مسؤولية فردية قبل أن تكون مسؤولية تشريعات وقوانين بيئية. وللمحافظة على البيئة لا بد من إدراج التربية البيئية في المناهج الدراسية بشكلٍ فعال قادر على تكوين أنماط سلوكية إيجابية لدى التلميذ تجاه البيئة. فالمدرسة تعد الحلقة الأقوى بناء على دورها في تعزيز التربية البيئية، ويعوّل عليها تعليمًا وإعدادًا وبلورة للمفاهيم، وذلك يكون من خلال اعتماد مناهج تدعّم المعارف والمعلومات البيئية بأنشطةٍ تطبيقية صفية ولاصفية تثبّت ما تعلمه التلميذ وتجعله سلوكًا يوميًا لا يقتصر على نشاط داخل حرم المدرسة فقط بل يمتد ليشمل المحيط الخارجي.

إن النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وبعد التعرف على واقع التربية البيئية في كتب صف التاسع تشير إلى ثغرة جدية تقف عائقًا أمام تعزيز التربية البيئية لدى التلاميذ. فهذه الكتب لا تتضمن القيم البيئية الكافية واللازمة لخلق وعي بيئي أصبح ضرورة اجتماعية، كما وأن ما ورد من مفاهيم لم يترافق مع أنشطة تساعد على فهم أعمق وإدراك أكبر للمسؤولية التي تقع على الأفراد في حماية البيئة. وهذا ما يؤكد على ضرورة تطوير المناهج وتضمينها

تربية بيئية تعمل على توجيه العلاقات البشرية مع البيئة وتنظيمها بشكلٍ يضمن وجود أفراد مدركين للقيم والاتجاهات والسلوكيات البيئية المرغوبة. فكما ذكرنا، حماية البيئة هي مسؤولية فردية بالدرجة الأولى، ولن يكون الفرد قادرًا على تحمل مسؤولياته إذا لم يُعد إعدادًا صحيحًا من خلال مناهج دراسية متكاملة تعرّفه على بيئته وما تعانيه من مشكلات وتنمّي قدرته على حل هذه المشكلات أو على الأقل التخفيف من حدتها. فالأساس يجب أن يكون إعداد إنسان منسجم مع بيئته، يحرص على حمايتها، يحسن استثمار مواردها ويضمن عيش حياة آمنة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تضمين البعد البيئي في المناهج الدراسية بشكلٍ مدروس ومنظم ويتناسب مع ما نشهده من تغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية.

قائمة المراجع

• إبراهيم، م. (٢٠٠١). التربية في مناهج التعليم رؤية لتحقيق دور تربوي تعليمي إيجابي لحماية البيئة من التلوث. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

• الجوهري، م. (١٩٩٣). دراسة المشكلات الاجتماعية . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

• السبعاوي، ه. (٢٠١٨). تأليف دراسة الوعي البيئي وسبل التطوير. بغداد: مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

• السعود، ر. (٢٠٠٤). الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

• السعود، ر. (٢٠٠٧). الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية ط٣. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر.

• الشراح، ي. (٢٠٠٤). تأليف التربية البيئية ومأزق الجنس البشري. عالم الفكر ج٣.

• العادلي، م. (٢٠٠٣). موسوعة حماية البيئة ج٢. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

• باحمي، ال والجديدي، ح. (٢٠٠٦). تأليف التربية البيئية في مرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

• باحمي، ع والجديدي،ح. (٢٠٠٦). التربية البيئية. بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية.

• بن حفيظ،ع وآخرون. (٢٠٠٥). التربية البيئية في مرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة تربوية.

• جامعة الدول العربية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة.

• د أبو عبدالله، ل وناني، ن. (٢٠٠٩).

• د بوعبدالله، ناني، ن. (٢٠٠٩). واقع التربية البيئية في برامجنا التعليمية. الجزائر: مخبر إدارة تنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

• د.قرواني،خ. (٢٠١٣). دور المدارس في التربية البيئية ونشر الوعي البيئي لدى طلبة المدارس في محافظة سلفيت من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. القدس: مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية.

• س التل، وأ وآخرون. (١٩٩٣). تأليف المرجع في مبادئ التربية. الأردن: دار الشروق.

• سرحان، ن. (٢٠٠٥). منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث ط١. القاهرة: دار الفكر العربي.

• سليم، م. (١٩٩٨). أضواء على تطوير مناهج العلوم للتعليم العام في الدول العربية. مجلة التربية العلمية المجلد الأول ع ٢.

• عبدالعزيز، م. (١٩٨٧). مرجع في التعليم البيئي لكل مراحل التعليم العام في الوطن العربي . جامعة القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ص ١٦،١٧.

• عربيات، ب مزاهرة، م. (٢٠٠٤). التربية البيئية. عمان الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

• عقروق، س. (٢٠٠٩). التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في فلسطين، البيئة كمفهوم وحق من

حقوق الإنسان وانتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

• عيسى، ن. (١٩٩٨). مخاطر التلوث البيئي على الإنسان. بيروت: دار الفكر العربي.

• مصطفى، ن. (١٩٩٩). تقويم مقرر الأحياء للصف الأول ثانوي في ضوء مجموعة من المحكات والأهداف كل من التربية البيئية والتربية السيكولوجية. القاهرة: مجلة علم النفس ع ٥٢.

• مطاوع، ا. (١٩٩٠). التربية البيئية في الوطن العربي. دار الفكر العربي .

المواقع الإلكترونية

• البريدي، ع. (٢٠١٣). هرم الفاعلية البيئية المجتمعية: نموذج مقترح لتدعيم الاستدامة البيئية. تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication

• التربية البيئية: حقائق وأرقام. (٢٠١٢). تم الاسترداد من النهار https://newspaper.annahar.com/article/1067766

• المركز التربوي للبحوث والإنماء التحديات والخيارات التربوية في المناهج الجديدة. (٢ ٥, ٢٠٢٠). تم الاسترداد من http://www.crdp.org/mag-description:id=9955

• جريصاتي: ستصبح التربية البيئية مادة مفروضة. (٢٠١٩). تم الاسترداد من https://www.elnashra.com/news/show/1325724%.

• د الأسدي، غ. (١٠ حزيران, ٢٠١٢). www.tarbya.net. تم الاسترداد من مفهوم التربية البيئية ومبررات وجود مناهج للتربية البيئية في مرحلة المدارس الابتدائية.

• محمد، س. (٢٠١٣). علاقة الإنسان بالبيئة. تم الاسترداد من https://www.alukah.net

• مكتبة داغ همرشولد. (٨ ١, ٢٠٢٠). تم الاسترداد من وثائق الأمم المتحدة: البيئة: URLhttps//research.un.org/ar/docs/enviroment

• نادر، م. (١٢ ٩, ٢٠١٦). التربية البيئية في المدارس اللبنانية... واقع وتحديات. تم الاسترداد من مجلة عربية شهرية تصدر من بيروت greenarea.me

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الاتحاد الأوروبي وعودة الشعبويات

طوني عنطوري ٣٠

تحديث الدولة في لبنان: من أين البداية؟

د. جورج لبكي ٣٢

الاتحاد الأوروبي وعودة الشعبويات

طوني عنطوري

تفشّت في الآونة الأخيرة موجة من الشعبويات في عدد من الدول الأوروبية، إذ حصدت الأحزاب اليمينية المتطرفة أكبر عدد من المقاعد في المجالس النيابية الوطنية وعلى المستوى الأوروبي، مقارنة بما كانت تحصده من نتيجة في السابق. فمن العام ١٩٩٨ إلى ٢٠١٨، زاد عدد الأصوات التي نالتها هذه الأحزاب من ٧٪ إلى ١٥٪. فهذا الأمر لافت في القارة الأوروبية، التي تغنت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بسلامٍ دائم، وكرست في أذهان شعوبها قيم الانفتاح والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، التّي تجلت في إنشاء الاتحاد الأوروبي، رمزًا ومرجعًا لهذه القيم الإنسانية.

فهذه الموجة اليمينية غير المألوفة في القارة الأوروبية تطرح بعض الأسئلة عن أسباب ظهورها وتفشيها في عدد من الدول. ويتبين لنا بعد التعمق بالوضع القائم على القارة الأوروبية، أن أسباب صعود الأحزاب اليمينية متعددة، منها متعلق بعناصر داخلية ضمن الاتحاد الأوروبي، وأخرى خارجية زادت الوضع الداخلي تعقيدًا.

باتت بنية الاتحاد الأوروبي أحد الأسباب التي تدفع واحدًا من أصل أربعة أوروبيين إلى التصويت لأحزابٍ يمينية، وخصوصًا التوسع الذي حصل في العام ٢٠٠٤، عندما انضمت دول أوروبا الشرقية الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفياتي إلى الاتحاد الأوروبي. فظهر التفاوت الكبير بين "أوروبا القديمة" و"أوروبا الجديدة"، حيث لا تزال دول أوروبا الشرقية تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية، تجلت على سبيل المثال، في الفارق بين الحد الأدنى للأجور الذي يبلغ حوالى ٣٠٠ يورو في أوروبا الشرقية و٢٠٠٠ يورو في أوروبا الغربية.

إضافة إلى ذلك، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعني أيضًا الانتساب إلى السوق الموحدة. فاستفادت دول أوروبا الشرقية من السوق الموحدة، حيث قامت الشركات الكبرى بنقل معاملها من الدول الأوروبية الغربية إليها، للاستفادة من الأجور المنخفضة ولزيادة الأرباح، ما أدى إلى فقدان الكثير من العمال لوظائفهم. ومع سهولة تنقّل المواطنين داخل

حدود الاتحاد، شهدت القارة هجرة كبيرة من الشرق إلى الغرب، فاستفاد الكثير من أرباب العمل في أوروبا الغربية من عمالة أقل كلفة من تلك الوطنية لتقليص نفقاتهم، ما أدى إلى ما يعرف بالإغراق الاجتماعي.

بات الأوروبيون يشعرون بالإحباط جراء كل هذه العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وجاءت أزمة الهجرة في العام ٢٠١٥ لتزيد الضغط على الاتحاد الأوروبي، والإحباط عند الأوروبيين، وتساعدهم على نمو الشعور القومي الذي بنت عليه الأحزاب اليمينية سياساتها وخطاباتها الشعبوية، التي تناهض في سياساتها كيان الاتحاد الأوروبي.

بالتالي، على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في الوضع القائم في داخله وخارجه، للحفاظ على أسسه وعلى جاذبيته، كيانًا متماسكًا جامعًا ومستقرًا.

تحديث الدولة في لبنان: من أين البداية؟

د. جورج لبكي

إن تطوير الإدارة العامة أصبح مرتبطًا باعادة تحديد وتعريف المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة كما ومهمتها الأصلية.

هناك حاجة ملحة بالنسبة إلى لبنان لتطوير الإدارة العامة وجعلها تساهم في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدولة. إن عملية التطوير هذه للإدارة العامة تتطلب وجود هيكلية مؤسساتية خاصة.

فهي تقضي باعتماد عدد لا يستهان به من الإجراءات ومنها تحديد دور الدولة، العلاقة بين السلطة السياسية والإدارة العامة، تحليل ودراسة السياسات العامة كما والتغيير باتجاه المكننة وخصوصًا التطوير في الذهنيات.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°121 - July 2022

International Alliances

The international community can be compared to the human community in many ways most notably that it consists of members in a single environment, which may narrow or widen according to the research perspective. Each of them has their own capabilities, resources, mentality, values, and interests that motivate them and affect his decisions. One of the most significant similarities between the two communities is the multiple threats that the surrounding environment is facing, including the immediate threats to the members' interests and security.

In a difficult and competitive international environment, the countries found themselves in need of a coalition that would enhance military and security capabilities, and bring diplomatic and commercial benefits to its components. These are the international alliances that have come to the fore in modern history since the First World War, and have continued in various forms until today they play an essential role in global events. Among them, but not limited to, military alliances such as the Warsaw Pact that included the Soviet Union and its allies during the Cold War, the North Atlantic Treaty Organization - NATO, trade alliances also called trade associations such as the Eurasian Economic Union, and of a political-economic nature such as the European Union.

Those alliances are governed by complex dynamics that bring together the members, and affect and are affected by international conditions. We are witnessing the formation of a new global system amid China's rise as an economic and technological giant, and Russia's military movement to impose its conditions in several regions, the last of which is Ukraine. This is what makes alliances an important subject of study in many fields, especially the military fields in which the Lebanese Army, like the rest of the armies, is interested: in their composition, role and methods of work. Over the years, our region has witnessed the promotion of alliances, some of which include countries neighboring our own, while others include the Israeli entity, whose disruptive intentions cannot be relied on, based on a history of hostility to Lebanon and many Arab peoples, and unjust ambitions in our land and natural resources.

For all this, the National Defense magazine seeks to allow officers and soldiers with specializations to publish studies related to international alliances, provided that they are based on extensive experience and knowledge, and give conclusions and practical suggestions that are in the interest of the military institution and the nation.

This is particularly true at this time, when Lebanon has to make the most of its relations with its friends in order to become a source of strength and resilience in the face of difficulties due to the severe crisis we are currently experiencing. This is how the academic efforts of the Lebanese intelligentsia combine with the efforts of security institutions and decision-making bodies at the political level, in a way that serves the highest national benefit, and helps shorten the duration of the crisis and accelerate the recovery process.

Brigadier General Joseph Eid
Acting Director of the Directorate of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim EL-KHOURY
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: Adj. Jihane Jabbour
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen
Chady Mhanna

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

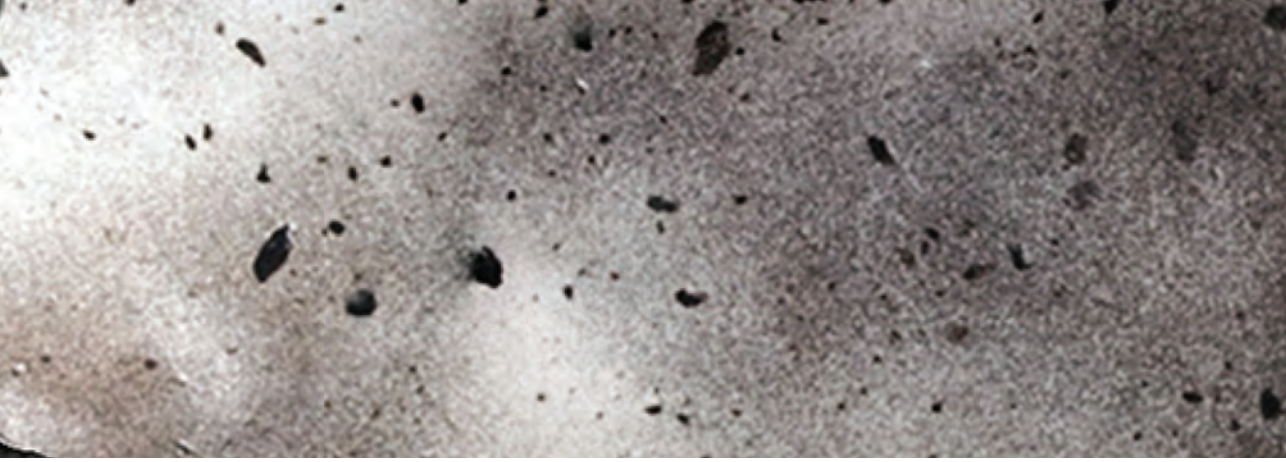

Contents

N°121- July 2022

The European Union and the return of populisms

Toni Antouri *5*

La Modernisation de L'Etat au Liban: par ou commencer?

Dr. Georges Labaki *35*

Abstracts..... *58*

Résumés..... *61*

The European Union and the return of populisms

Toni Antouri
Master 2 strategic study , Diplomate

Introduction

The former Secretary General of the Union for the Mediterranean Dr. Fathallah Sijilmassi once said: "[…] the scope and scale of the challenges we face in the Euro-Mediterranean region, relating to security, irregular migration, unemployment and climate change, require a swift, balanced and concerted approach."(1).

With a rate of 25 %(2), the youth unemployment in the Middle East and North Africa is the highest in the world(3), in a region holding the biggest natural resources reserves(4), which could be invested

1- F. Sijilmassi, "Forword", The Union for the Mediterranean: An Action-driven Organization for Regional Cooperation and Development, 2017, p. 4.

2- A. Bjerde, Fulfilling the aspirations of MENA's youth, World Bank Blogs, 2020, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/fulfilling-aspirations-menas-youth.

3- M. Masood, D. Guillaume and D. Furceri, "Youth Unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges, Addressing the 100 Million Youth Challenge – Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012, 2012, World Economic Forum, p. 8.

4- BP Statistical Review of World Energy, 2018, p. 12.

in creating jobs for the future generations. This challenge has been longstanding in the region, having drastic consequences on the countries. Hence, the rampant corruption in the Arab region has hindered the development of these countries, prohibiting the populations from benefiting from the high incomes the natural resources generate, noting that Arab economies have relied for a long time on up to 80 %[5] of such incomes. Also, with a score varying from 0 to 34 in the Corruption Perception Index of Transparency International[6], the Arab region does not look very promising in this matter.

Moreover, the Middle East and North Africa region suffers from a recurrent challenge, which is the scarcity of water, due to the desertification being a characteristic of the region. Big inequalities exist between the northern and southern countries of the Mediterranean basin concerning the available amounts of water for the population, with the North concentrating around 72 %[7] of the water and the South only benefitting from 5 %[8]. This is turn, generates climate refugees, and according to the World Bank, it is estimated that the number of the climate refugees will increase to 143 million by 2050, most of them originating from Latin America, Sub-Saharan Africa and South East Asia[9].

It is also important to mention that the unstable geopolitical setting in the Middle East which prevailed since the creation of the Arab countries after World War I[10], contributed a lot in

5- J. Bahout and P. Cammack, "Arab Political economy: Pathways for Equitable Growth", https://www.carnegieendowment.org/2018/10/09/arab-political-economy-pathways-for-equitable-growth-pub-77416.

6- Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2021" (www.transparency.org) https://www.transparency.org/cpi2021.

7- B. R. Benhida and Y. Slaoui, Géopolitique de la Méditerranée, PUF, Que sais-je, 1ère édition, 2013, p. 72.

8- Ibid.

9- K. K. Rigaud, A. de Sherbinin, B. Jones, J. Bergmann, V. Clement, K. Ober, J. Shewe, S. Adams, B. McCusker, S. Heuser, A. Silke, Groundswell : Preparing for Internal Climate Migration, 2018, World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29461.

10- I. Tabet, La Poudrière du Proche-Orient, De sa fabrication à la guerre en Syrie, Éditions Universitaires Européennes, 2018, p. 3.

the spread of corruption and lack of governance, leaving the populations lacking their basic needs.

The challenges mentioned above have a great impact on the populations facing them. Therefore, these situations have created "a new generation of forced migration"[11], where big groups of people see themselves constrained to leave their country searching for better prospects. Since the closest land is Europe, with whom a lot of history is shared, the populations tend to flee there, with every means of transportation available, sometimes putting themselves in great danger. This situation sparked the conscience of the European decision-makers, especially after the death of Aylan Kurdi on the Turkish shores of Bodrum in 2015[12].

On the other hand, Europe has been hit by a severe sovereign debt crisis since 2008, leaving a lot of its States under economic and financial pressure, such as Greece[13]. In addition, since the expansion of the European Union to the eastern States of Europe in 2004, a lot of inequalities have emerged between the member States.

All these aforementioned factors contributed to feeding the frustration of the European citizens, in which the far-right political parties found receptive masses to their nationalist speech. This led to the increase of their scores in the national and European elections, and some governments, like the Kurz governments of 2017 and 2020 in Austria[14] of the Austrian People's Party, or the recently elected for the fourth time Fidesz

11- Center for Strategic and International Studies, "A New Generation of Forced Migration" (2019), https://www.youtube.com/watch?v=vA6izIe5Crg.

12- L. King and G. Johnson, 2015, "Death of Syrian toddler throws global spotlight onto refugee crisis", https://www.latimes.com/world/europe/la-fg-syria-refugee-toddler-drowned-20150903-story.html.

13- "Timeline: The Unfolding Eurozone Crisis", BBC News, https://www.bbc.com/news/business-13856580.

14- B. Groendahl, & J. Tirone, Protests and populist cheers greet Kurz as Austria Chancellor, 2018, Bloomberg, https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-12-17/kurz-set-to-become-austrian-chancellor-backed-by-nationalists.

party in Hungary[15], are formed of far-right nationalist parties. Therefore, it is safe to say that there is a return of populist forces in the European Union, with economic, social and political factors behind the rise of these populist forces in a political entity built specially to extinguish these movements.

I- The return of populisms

What turns civic nationalism into the exclusive sort? The answer depends on the country it is rising in. In developed countries, exclusive nationalism, also referred to as ethnic nationalism, is widespread in times of slow economic growth and stagnation, especially among blue-collar workers[16]. Whereas in developing countries, ethnic nationalism is often used to strengthen the regime in place, and to shift attention from its failures and incapacity to meet the needs of the people[17].

It seems that a "Populist International", an expression inspired by the Communist International established in the Cold War, is gaining importance all around the world: from Donald Trump with his slogan "America First"[18], to Jair Bolsonaro's slogan "Brazil above everything, God above everyone"[19], passing by Matteo Salvini's "Italians First"[20], populist speeches and movements are taking over long-established democracies.

The surprising reality is that in Europe, a continent which

15- M. Clinch, Nationalist Viktor Orban declares victory in Hungary election, 2022, CNBC, https://www.cnbc.com/2022/04/03/hungary-election-prime-minister-viktor-orban-and-fidesz-in-nationwide-vote.html.

16- "League of Nationalists", The Economist, November 2016, p. 54.

17- Ibid., p. 51.

18- "President Donald J. Trump's Foreign Policy Puts America First." The White House, The United States Government, www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-foreign-policy-puts-america-first/.

19- "Jair Bolsonaro hopes to be Brazil's Donald Trump", The Economist, November 2017.

20- A. Girardi, "Salvini Made "Italians First" His Slogan: What About Britalians After Brexit?", https://www.forbes.com/sites/annalisagirardi/2018/11/17/salvini-made-of-italians-first-his-slogan-what-about-britalians-after-brexit/#71de6ce72eff.

has suffered from the ultra-nationalization[21] of the population leading to World War I, there is a tendency to go back to these ideas and find comfort in them. This wave of neonationalism, or the revival of nationalism, is fueled by the feeling that the governing elites are being "denationalized", and this feeling is due to the challenges created indirectly by the establishment of the European Union, the migration crisis and globalization[22].

1- Economic causes behind the rise of populism

The establishment of the European Union and the turning point of 2004

The idea of a union between all the European nations was elaborated long before the declaration of May 9, 1950. In 1712, Charles-Irenée Castel, also known as The Abbot of Saint-Pierre, in his Project for Perpetual Peace[23] laid the basis of a federal union between the European States to establish peace in the continent. The idea was put forward a second time by Victor Hugo in 1849, at the Peace Congress in Paris[24], where he said: "One day will come where you France, you Russia, you Italy, you England, you Germany, all nations of the continent, […] will merge tightly in a superior unit […]."[25]

It is finally on 9th May 1950 that the French Foreign Minister Robert Schuman made history when he declared that France proposes to place the European production of steel and coil under "a common authority"[26]. Hence, was created the European Economic Community establishing an economic

21- G. Bossuat, Histoire de l'Union Européenne, Fondations, élargissements, avenir, Belin, 2009, p. 9.

22- P. Perrineau, "L'irruption nationale-populiste", in Le Retour des Populismes, L'État du Monde 2019 (dir. B. Badie and D. Vidal), Éditions La Découverte, 2018, p. 72.

23- P. Riley, "The Abbé De St. Pierre and Voltaire on Perpetual Peace in Europe", World Affairs, Winter 1974-1975, Vol. 137, no 3, p. 186.

24- E. Lejeune-Resnik, "L'idée d'États-Unis d'Europe au Congrès de la Paix de 1849", Révolutions et mutations au XIXème siècle, 1991, no 11, p. 65.

25- G. Bossuat, Histoire de l'Union Européenne, Fondations, élargissements, avenir, p. 15.

26- Ibid., p. 159.

collaboration between the six founding countries: Germany, Belgium, France, Italy, Luxembourg and the Netherlands[27]. It is only in 1992 that the European Union, which consisted of 12 countries, was created after the signature of the Maastricht Treaty[28].

At the fall of the Soviet Union in 1991, many States in the East of Europe acquired their independence and submitted their candidacy to join the European Union. Hungary and Poland in 1994[29], Slovakia, Lithuania, Estonia, Latvia and Bulgaria in 1995[30], the Czech Republic, Slovenia and Romania in 1996[31]. However, their application to join the European Union was problematic on an economic level, because these newly independent States had financial problems as their currencies were devalued. As for their economic standings, it was a disaster since they did not abide by any market rule. For this reason, the European Union rushed to send them emergency funding at a value of 2,2 billion euros[32], in order to help them restructure their economies.

It is only in 2004 that these States became members of the European Union, after meeting all the Copenhagen Criteria, in reference to the criteria put in place at the European Council held in Copenhagen in 1993, which are the principles stipulated in Article 6[33] and the Article 49[34] in the Treaty of Maastricht. This expansion was motivated by peace intentions to prevent

27- "The European Union.", https://european-union.europa.eu/principles-countries-history_en.

28- G. Bossuat, Histoire de l'Union Européenne, Fondations, élargissements, avenir, p. 385.

29- G. Bossuat, Histoire de l'Union Européenne, Fondations, élargissements, avenir, p. 322.

30- Ibid.

31- Ibid.

32- Ibid. p. 323.

33- T. EU, art. 6, https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:2bf140bf-a3f8-4ab2-b506-fd71826e6da6.0002.02/DOC_1&format=PDF.

34- Ibid., art. 49.

another disaster such as the Balkan war[35], to stimulate the economic and commercial growth as well as to enhance European Union's standing in the international affairs[36].

An economic analysis of the current situation and a comparison between the Eastern Member States of the European Union and the Western ones is compulsory to understand the challenges imposed by such an expansion in 2004.

At the study of the minimum wages imposed by national laws, we immediately notice the inequality between Member States. The Member States who have the lowest minimum wage are the Easter European States, who newly entered the European Union. To cite some of them, as of the beginning of 2022, Bulgaria has the lowest minimum wage fixed by law of 332 €[37] whereas Luxembourg, has the highest fixed minimum wage of 2257 €[38]. This difference reveals a lot on the national economy and its production. It shows also that a Luxembourgish citizen who has the same job as a Bulgarian citizen, will earn around 1925 € more in Luxembourg than in Bulgaria, hence around seven times more.

Therefore, this inequality in economic factors has pushed several big enterprises and business to move their premises from Western Europe to Easter Europe, taking advantage of the Single Market established by the European Union. This delocalization wave has had not only economic consequences but social ones, becoming an important factor in the rise of populisms.

35- صبح ع.، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، دار المنهل اللبناني، ج ٢، ص. ٢٦٧. [Regional conflicts in half a century, Tome 2, Al Manhal Al Lubnani Publishing].

36- H. Qiao, L'impact de l'élargissement de l'Union européenne sur ses relations économiques intra et extra européennes, mémoire en Administration Publique, Strasbourg, 2005, p. 6.

37- First 2022 data on minimum wages in the EU, Eurostat, 2022, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20220128-2.

38- Idem.

The European Single Market and the delocalization wave

The European Single Market was established in 1957, under the Treaty of Rome and "refers to the European Union as one territory without any internal borders or other regulatory obstacles to the free movement of goods and services. […] it has fueled economic growth and made the everyday life of European businesses and consumers easier."(39)

One of the biggest advantages of the European Single Market is its attractiveness to foreign investors. The reason is because it gives the investor the chance to directly engage with a market of 500 million consumers. Wherever the investors choose to locate their premises, it does not make a difference. For instance, if an investor wants to establish his enterprise in France, he can locate his premises in Paris or Strasbourg or Marseille. The choice of city does not make a difference since he still is in the same country. The idea of a European Single Market is similar but on a larger scale. An investor can locate his premises in Vienna in Austria, in Warsaw in Poland or Madrid in Spain, he will always be considered as part of the same market, or "country".

However, this great advantage comes with a big disadvantage. As we said before, the Single Market means that the whole continent is considered as one territory. Hence, this is not only an advantage for foreign investors but also for local European investors and business. This is where the wave of delocalization of production becomes a challenge.

Delocalization of production is "the shifting of work to low-cost (low-wage) countries, including the closing of domestic sites or scaling down their activities […]"(40). As we analyze

39- "The European Single Market." ec.europa.eu/growth/single-market_en.

40- K. Kilvits (Prof. Dr.),"Delocalisation of production: threats and opportunities for Estonia", https://www.unifr.ch/iicee/assets/files/W2_KILVITS.pdf.

the definition, we conclude that there are two main facets to delocalization: the search for a qualified less expensive workforce and, in turn, the closing of the local activities, leading to increased unemployment.

Therefore, linking the delocalization with the aforementioned minimum wage per Member State, the industries are mostly leaving the industrialized States such as Germany and France to settle in the Czech Republic, Hungary and Poland[41]. These three States present the lowest minimum wages in the European Union.

The reasons behind delocalization to the Eastern European States instead of a third-party country such as China or India which also have a low-wage workforce, is because first of all, the Eastern European countries are closer[42]. This means that the cost of transport is almost eliminated. Moreover, and most importantly, the institutional frame is the same, since they are, since May 1st, 2004, Member of the European Union, therefore abiding by the same laws and regulations[43].

However, the balance of advantages is unequal. In other words, some States benefit more than others from delocalization. The example of Germany illustrates well our argument:

Between the years 1990 and 2001, prior to the accession of the Eastern European countries to the European Union in 2004, Germany created through its delocalization 460 000 jobs in Eastern Europe and has cancelled 90 000 jobs in Germany[44]. The profit of delocalization is unequal and has drastic consequences on some countries. We see the rise of unemployment in the country of origin. To add to this, the

41- F. Benaroya and B. Valersteinas, "Délocalisations dans les PECO, Retour sur des idées reçues", Le Courrier des pays de l'Est, 2005, no 1048, p. 68.

42- Ibid., p. 67.

43- Ibid.

44- Ibid., p. 69.

delocalization of one industrial sector can also affect other sectors to which it is related, and through the snowball effect, the number of cancelled jobs tends to grow higher, and the local economy in geographical areas is seriously affected.

Having presented the economic causes which have played a big role in the rise of populisms, who took advantage of the social frustration, we now move to the political causes, which are the intra-European migration, being also a direct consequence of the Single Market Policy coupled with the Schengen Agreement, and the international migration to which the European continent is subject to.

2- Political causes of the rise of populism

The intra-European migration

While some studies talk about the problem of external migration hitting the European continent, it is very important to tackle the issue of the internal population movement which has been happening since the early 1990s within the European Union.

After the fall of the Iron Curtain in the early 1990s, the European continent witnessed a migration wave originating from the East towards the West. It was not a migration due to political reasons, but an economic migration, with a skilled and educated population searching for better life prospects. Some articles describe it as a "brain drain"[45] from the Eastern European countries who are losing their qualified population which could contribute in the development of their homeland, but instead, is leaving towards the more developed western countries, where they will earn higher wages compared to what they would earn at home.

45- T. Parikh, "The EU's Other Migration Problem", https://www.foreignaffairs.com/articles/central-europe/2017-03-30/eus-other-migration-problem.

According to the International Monetary Fund, around 20 million[46], the equivalent of approximately 6% of the population of the Eastern European States, have left the region towards the Western European countries. Nearly one half of the migrants went to Germany, Italy and Spain[47], mainly because of the geographical proximity of these countries. For instance, around 350 000 Hungarians[48] live outside the country since 2014, mainly in the aforementioned countries.

The factors which have encouraged and enhanced migration, lie also in the facilitations and the openness, the European Union has offered to these once-closed Soviet States. Transportation cost was low, due to the aforementioned geographical proximity and circulation became easier, and more accessible to the population willing to move. Moreover, another important factor is the establishment of the Schengen Area, which has not only facilitated the circulation of goods but also of people.

Article 2 of the "Agreement between the Governments of the States of the Benelux Economic Union, the Federal Republic of Germany and the French Republic on the gradual abolition of checks at their common borders", also known as the Schengen Agreement, in reference to the Luxembourgish city where the Agreement was signed in 1985, stipulates that: "With regard to the movement of persons, from 15 June 1985, the police and customs authorities shall as a general rule carry out simple surveillance of private vehicles crossing the common border at reduced speed, without requiring such vehicles to stop […]"[49]. In its construction process, one of the main goals of the European

46- R. Atoyan et al., Emigration and its Economic Impact on Eastern Europe, IMF, 2016, p. 8.

47- Ibid., p. 9 -10.

48- A. Greenberg, The Government of Hungary is going to pay its young people just to live there, 2015, Time, https://time.com/3945480/hungary-immigration-come-home-young-person-allowance/, last accessed April 9, 2022.

49- Agreement between the Governments of the States of the Benelux Economic Union, the Federal Republic of Germany and the French Republic on the gradual abolition of checks at their common borders, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:42000A0922(01)&from=EN.

Union was to guarantee the free movement of persons in order to achieve peace and enhance contact and exchange between populations. Therefore, the Schengen Agreement was one of the main successes of the Union[50].

The core purpose of the Schengen Agreement is to ensure that European citizens are not subject to special formalities when they travel from one country to another. It wants and has succeeded in ensuring the freedom of movement of persons. It is only in 1995, ten years after the Agreement was signed, that border controls were abolished between the five signatory States[51]. A lot of European citizens commute daily from one country to another for work. For instance, 312 000, around 6 % of the Swiss total workforce is made of non-Swiss who commute daily to Switzerland[52]. This has been possible thanks to the Schengen Agreement.

Having mentioned Switzerland, the latter is not part of the European Union but is a member State in the Schengen Area. On the other hand, the United Kingdom is a member State in the European Union but is not part of the Schengen Area. Hence, out of the 28 European Member States, twenty-two EU Member States are full members of the Schengen Area, while six EU Member States are not, being Ireland, the United Kingdom, Romania, Bulgaria, Croatia and Cyprus[53]. In addition to Switzerland, Iceland and Norway also non-EU Member States, are part of the Schengen Area[54].

Consequently, the free movement of people and the facilitation of their stay in a foreign country, due to the advantages given by

50- DG Migration and Home Affairs, "Schengen", 2015, https://www.youtube.com/watch?v=SBOZkq4vFvo.

51- The European Commission – DG Migration and Home Affairs, "Europe without borders, The Schengen Area", 2011, p. 2.

52- "Cross-border workers", https://www.swissinfo.ch/eng/business/cross-border-workers/43795326.

53- "Europe without borders, The Schengen Area", p. 2.

54- Ibid.

the Schengen Agreement, has promoted the xenophobic feeling in the European countries. To illustrate this argument, we will mention the issue of the "Polish Plumber"[55][56], a trending dictum in France, popularized by the French opposition in its campaign against the Bolkestein Directive in 2006. The "Polish Plumber" refers to the cheap labor, especially the one originating from East Europe.

The Bolkestein Directive, formally known as the Directive 2006/123/EC of the European Parliament and of the Council of 12 December 2006 on services in the internal market[57], is a widely controversial directive dividing the European public opinion on its effectiveness in enhancing economies and on its social consequences.

The proposition of the Directive was advanced by then-European Commissioner for Internal Market and Services Frederik "Frits" Bolkestein in 2005, during the time where a European debate was taking place concerning the implementation of a European Constitution.

The Bolkestein Directive proposes the liberalization of services within the European Union. It also establishes simplified modalities for a service provider to follow. In other words, if a service provider from one EU Member State wants to offer its services in another EU Member States, it no longer faces difficult procedures as it once did.

For example, if a German service provider wishes to offer its services in France, thanks to the Bolkestein Directive, it can do so easily and without any major difficulties.

55- BBC News, ""Polish Plumber" beckons French", 2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/4115164.stm.

56- Alicja Jablonska, "Le plombier polonais – Karambolage – ARTE", https://www.youtube.com/watch?v=ODcIw8Ct0SY.

57- Directive 2006/123/EC of the European Parliament and of the Council of 12 December 2006 on services in the internal market, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32006L0123&from=FR.

However, the controversial issue lies in the modalities the directive established concerning the wage to be applied on the service provider as well as the social issues it begets. The Directive stipulated before its amendment, that the service provider hired by an employer receives the wages and the social security benefits of the country he originally belongs to, in accordance with the Principle of the Country of Origin. However, after the amendments, this principal was replaced by the phrase "freedom to provide services"[58].

After reading the Directive, some issues become clear and justify the rise of eurosceptism and xenophobia. We quote Phillipe de Villiers, former leader of the dissolved political party Mouvement pour la France who, in an interview with the French newspaper Le Figaro in 2005 said: "This affair is very serious because it lets the Polish plumber and/or the Estonian architect propose their services in France according to the salaries and the social security rules of their country of origin"[59]. This clause in the Directive therefore gives the employer the ability to hire foreign workers and pay them less than he would do if he hired national workers, resulting in social dumping.

Social dumping is a term used in many sectors related to economy and labor and can be used at different levels. There is not one definition to the term, but a general one advanced in the numerous contributions in the field of economy theory, includes the following: "[…] the practice, undertaken by self-interested market participants, of undermining or evading existing social regulations with the aim of gaining a competitive

58- O. Derruine, "De la proposition Bolkestein à la directive services", Courrier hebdomadaire, 2007, no 1962-1963, p. 51.

59- J. Vallet, "Passe d'arme France-Pologne : d'où vient le « plombier polonais » ?", http://www.rfi.fr/europe/20170826-france-pologne-plombier-polonais-travailleur-detache-macron-bolkestein.

advantage"[60]. By the word practice, we narrow the definition to the fact of "seeking to maximize profit through lower labor costs in another Member State, or within the same country or company"[61] by employing low-wage workforce and therefore reducing the spending and maximizing the profit.

Accordingly, the Bolkestein Directive indirectly encourages the social dumping, giving the foreign workers in one country the advantage over nationals, who benefit from the high wages enforced by the State. To illustrate our argument, the Polish Plumber catchphrase comes in handy, symbolizing low-wage labor.

Social dumping has resulted in the loss of many jobs by national workers, especially the workers who are employed in industries. Coupled with delocalization, social dumping has increased social grief and xenophobic feelings, therefore increased the masses in the far-right populist movements. To add to this, extra European migration has become another factor in fueling social grief.

Migration waves from oversees hitting the European continent

Immigration to Europe is not a new phenomenon the continent is witnessing. In the 20th century, many immigrants from around the world have left their countries to settle for a new life in Europe.

These migrants come from Asia, Africa and the Middle East, travelling by sea or land. Countries such as Libya became one of the main migration corridors.

What has alarmed the European Union is the increase of the number of drowning vessels in the sea. According to the United

60- M. Bernaciak, "Social dumping and the EU integration process", European Trade Union Institute, 2014, p. 4.
61- M. Kiss, "Understanding social dumping in the European Union", 2017, EPRS, p. 2.

Nations High Commissioner for Refugees, 123.318 migrants arrived to Europe in 2021 by land and sea, and until April 2022, 18.238 migrants reached the European shores[62]. The countries of origin are as of January 2021 until today, Tunisia, from where 16.365[63] migrants arrived, Egypt with a number of 10.037 migrants[64], 9.089 Bangladeshi[65], followed by 5.302 Syrians[66]. It is worth noting that in 2015 and 2016, 2,3 million illegal crossings were detected by the European external border control agency Frontex[67].

Moreover, since the start of the conflict in Syria in 2011, many families have left the country, creating the largest refugee and displacement crisis in the modern history, according to United Nations[68]. It has pushed 5,6 million Syrians to leave Syria[69] to neighboring countries like Lebanon, which is hosting around 839,788 registered refugees[70] and Turkey which has 3,763,565 registered refugees[71].

With all these asylum-seekers arriving to Europe, the European Union faced a big humanitarian crisis. In an attempt to organize the response to the problem the Dublin Regulation was put in place in 2013 in order to harmonize the burden of the asylum seekers on the Member States.

62- Operation Portal, United Nations High Commissioner for Refugees, https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean.

63- Ibid.

64- Ibid.

65- Ibid.

66- Ibid.

67- "EU migrant crisis: facts and figures", http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78630/eu-migrant-crisis-facts-and-figures.

68- "Syria conflict at 5 years: the biggest refugee and displacement crisis of our time demands a huge surge in solidarity", https://www.unhcr.org/news/press/2016/3/56e6e3249/syria-conflict-5-years-biggest-refugee-displacement-crisis-time-demands.html.

69- Syria Emergency, https://www.unhcr.org/syria-emergency.html.

70- Operation Portal, United Nations High Commissioner for Refugees, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.

71- Operation Portal, United Nations High Commissioner for Refugees, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/113.

The Dublin Agreement (Regulation 604/2013), establishes "the criteria and mechanism for determining the Member State responsible for examining an application for international protection lodged in one of the Member States by a third-country national or a stateless person"[72]. We understand by this definition that the asylum-seekers should be registered in the first country they arrive to, and therefore gives the country of arrival the right to grant the asylum-seeker a permit or to refuse it.

However, the limits of the Dublin Agreement, lie in the pressure put on the southern and eastern States of the European Union, being Italy, Greece and Bulgaria. These States refused to become Europe's "refugee camps", quoting Italy's Vice Prime Minister and Interior Minister "Italy cannot become Europe's refugee camp"[73], with all the problems they are already enduring, with Greece facing a financial crisis[74]. This feeling of being Europe's "refugee camp" coupled with the financial crisis has exacerbated the xenophobic feelings within societies, and therefore contributed in growing the ranks of the far right. For instance, in Greece, we saw the rise of a neo-Nazi party "Golden Dawn", who won 7% of election votes, arriving third behind Syriza and New Democracy[75] in 2015, who is now facing trials for racist, xenophobic and criminal behavior[76].

The rise of the far-right and populist parties has tremendous consequences on the European Union, as these parties are

72- Regulation no 604/2013 of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 establishing the criteria and mechanisms for determining the Member State responsible for examining an application for international protection lodged in one of the Member States by a third-country national or a stateless person, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32013R0604&from=en.

73- D. Trilling, "The irrational fear of migrants carries a deadly price for Europe", https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/jun/28/migrants-europe-eu-italy-matteo-salvini.

74- Council on Foreign Relations, "Greece's Debt, 1974-2018", https://www.cfr.org/timeline/greeces-debt-crisis-timeline.

75- H. Smith, "Neo-fascist Greek party takes third place in wave of voter fury", https://www.theguardian.com/world/2015/sep/21/neo-fascist-greek-party-election-golden-dawn-third-place.

76- D. Trilling, Golden Dawn: the rise and fall of Greece's neo-Nazis, 2020, The Guardian, https://www.theguardian.com/news/2020/mar/03/golden-dawn-the-rise-and-fall-of-greece-neo-nazi-trial.

Eurosceptic. Also, as they do not believe in the advantages of the European Union, they also fuel xenophobic arguments to rally the masses.

II- Consequences of the rise of populism

1- One in four Europeans vote populist[77]

A populist wave took over the world, with a lot of populist governments taking power in many countries. Europe is not the exception, where you have populist forces taking part in the government of some countries. Out of all the European countries, 11 countries[78] have seen far-right leaders into the government.

Populist parties have more than tripled in popularity in Europe in the last 20 years. A study conducted by The Guardian shows that from 1998 until 2018, populist forces have been gaining grounds in the political sphere: they have increased their votes from 7% to 15%[79].

To illustrate the phenomenon, it is wise to present some concrete numbers. In France for instance, Marine Le Pen's right-wing Rassemblement National (ex-Front National) won 13,2%[80] of the votes in the French general elections in 2017. In Germany, the Alternative für Deutschland, also a right-wing party, collected 12,6%[81] of the votes in the 2017 German general elections. As for Hungary, Viktor Orban's Fidesz won

77- P. Lewis et al., "Revealed: one in four Europeans vote populist", https://www.theguardian.com/world/ng-interactive/2018/nov/20/revealed-one-in-four-europeans-vote-populist.

78- Ibid.

79- Ibid.

80- H. Vernet, "Populisme en Europe: la vague qui peut tout emporter", http://www.leparisien.fr/politique/populisme-en-europe-la-vague-qui-peut-tout-emporter-11-03-2018-7601733.php.

81- Ibid.

44,9%[82] of the votes in the general elections in 2014 and 53,7%[83] in the last elections held in April 2022, with 9 points increase. As for Italy, the right-wing Lega scored 17,4%[84] in the general elections in 2018 and the centrist Movimento 5 Stelle scored 32,7%[85], forcing both parties to share the government's formation and Vice Presidency.

It is also pertinent to our analysis to study the electoral basis and how the public opinion is oriented. For this matter, we will be analyzing the French presidential election of 2017.

Looking at the geography of the votes casted for Marine Le Pen's Front National, we see that in the North of France and in the South, it scored between 29% to 35%, which is above the national average of 23%. However, in the West of France and in the central regions, the Front National did not score more than the national average.

The geography of the votes corresponds to the industrialized regions of France. In other words, the Front National gathered 37% of its votes from the workers, not to mention the unemployed persons who made 26% of its electoral basis. These persons – the workers – work in the industrialized regions of France, which we mentioned above. However, being touched by the delocalization wave, these regions have witnessed a lot of the companies and industries moving to other parts of Europe, where labor is cheaper. This has contributed to the rise of unemployment and consequently to the rise of xenophobia and nationalism.

82- Ibid.

83- R. Trait & F. Garamvolgyi, Victor Orbán wins fourth consecutive term as Hungary's prime minister, 2022, The Guardian, https://www.theguardian.com/world/2022/apr/03/viktor-orban-expected-to-win-big-majority-in-hungarian-general-election.

84- Ibid.

85- Ibid.

On a European level, if we look at the results of the European parliamentary elections of 2014, we see that if we combine the seats of the right-wing parties, the total result is 118 seats, 48 seats for the Europe of Freedom and Direct Democracy Group (EFDD) group and 70 for the European Conservatives and Reformists (ECR) group[86], which translates into 15,7% of the European Parliament. Whereas in the 2019 elections, the number of right-wing seats increased to reach 135, 62 for the European Conservatives and Reformists (ECR) group and 73 for the Identity and Democracy group (ID)[87], translating into 17,9% of the European Parliament, in a slight increase of 2 points.

2- The rise of xenophobia in Europe

If we look back to the ancient Greek terms which underlie the word xenophobia, we discover that xenophobic individuals are literally "stranger fearing". Xenophobia, that elegant-sounding name for an aversion to persons unfamiliar, ultimately derives from two Greek terms: xenos, which can be translated as "stranger", and phobos, which means "fear"[88]. Xenophia is embodied in discriminatory attitudes and behavior, and often culminates in violence, abuses of all types, and exhibitions of hatred.

Studies on xenophobia have attributed such hatred of foreigners to a number of causes: the fear of losing social status and identity; a threat, perceived or real, to citizens' economic success; a way of reassuring the national self and its boundaries in times of national crisis; a feeling of superiority; poor intercultural information. According to the latter argument,

86- Election results, 2014, European Parliament, https://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/en/election-results-2014.html.

87- Election results, 2019, European Parliament, https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en.

88- "Xenophobia", https://www.merriam-webster.com/dictionary/xenophobia.

xenophobes presumably do not have the adequate information about the people they hate and, since they do not know how to deal with such people, they see them as a threat.

Xenophobia derives from the sense that non-citizens pose some sort of a threat to the recipients' identity or their individual rights and is also closely connected with the concept of nationalism: the sense in each individual of membership in the political nation as an essential ingredient in his or her sense of identity. To this end, a notion of citizenship can lead to xenophobia when it becomes apparent that the government does not guarantee protection of individual rights. This is all the more apparent where poverty and unemployment is rampant[89].

And as we demonstrated earlier, the European continent is witnessing a wave of xenophobia and nationalism closely related to the establishment of the European Union, and the regulations which are perceived by many as encouraging immigration, therefore stimulating the feelings of hatred towards these immigrants who are "taking the national jobs". The Birkenstein regulation and the big wave of delocalization have contributed a lot in enhancing the nationalist feeling, in a time of generalized financial and economic crisis in the European continent. However, extra-European immigration, bringing many foreigners from the African continent and the Middle-East, has also revived the fear of Islam, known as Islamophobia.

89- H. Solomon et H. Kosaka, "Xenophobia in South Africa: Reflections, Narratives and Recommendations", Southern African Peace and Security Studies, 2, p. 5-6.

Conclusion

We have seen throughout the study the causes of the rise of populism, which are usually presented as the migration waves which hit the European continent. However, we believe that other causes lie behind the fact that one in four Europeans votes for a populist party. The migrants who arrive to Europe, legally or illegally, were the drop which caused the flood of passions in the European societies.

We trace the reasons behind the European "anxiety" to the European establishment, and especially to the turning point of 2004, when the Eastern former Soviet States became members of the Union. This is when huge economic disparities appeared between the "old European Union" and the "new European Union", with the Eastern European countries still suffering from serious economic and financial problems, translated for instance in the minimum national wage which could be of 300 euros in Eastern Europe, while it could reach at least 2000 euros in the Western part of the Union.

Moreover, as we saw, the European Union and the Single Market are complementary. Therefore, as soon as the new countries entered the European Union in 2004, they became part of the Single Market which has an advantage, being that it benefits companies who have direct access to a larger number of consumers, but it also encourages them to delocalize their business to countries with lower wages and more flexible law. This is what happened in the European Union, where a lot of companies left their countries of origin to establish themselves in Eastern Europe, where they could make more financial benefits but leave a large number of people jobless and unemployed.

With unemployment comes anxiety and anger. And to top everything, the intra-European migration exacerbated the fears of the unemployed, because big companies engaged

in employing foreigners who earned lower salaries than the nationals, a phenomenon called social dumping. Not to mention the Birkenstein directive and the birth of the rather pejorative expression of the "Polish plumber", which became the icon of social dumping.

Finally, the migrants took the fall, in a context of severe economic and financial crisis in the European country, enhancing xenophobic, islamophobic and Eurosceptic feelings. The populist parties took advantage of the population's frustration and gained in representation in many Parliaments and in the Governments. Eurosceptic movements are gaining power, with the Brexit as a precise example, and the European Union must put itself in a state of revision to preserve itself and its attraction power as the best model of "in varietate concordia"[90].

90- Motto of the European Union, which translates to "United in diversity".

References

Journals

• A. Greenberg, The Government of Hungary is going to pay its young people just to live there, 2015, Time, https://time.com/3945480/hungary-immigration-come-home-young-person-allowance/.

• BP Statistical Review of World Energy, 2018.

• E. Lejeune-Resnik, "L'idée d'États-Unis d'Europe au Congrès de la Paix de 1849", Révolutions et mutations au XIXème siècle ["The idea of the United States of Europe at the Peace Congress of 1849" in Revolutions and mutations in the 19th century], 1991, no 11.

• F. Benaroya and B. Valersteinas, "Délocalisations dans les PECO, Retour sur des idées reçues [Delocalisation in Central and Eastern Europe, reexamining stereotypes]", Le Courrier des pays de l'Est, 2005, no 1048.

• O. Derruine, "De la proposition Bolkestein à la directive services [From the Bolkenstein proposition to the services directive]", Courrier hebdomadaire, 2007, no 1962-1963.

• P. Riley, "The Abbé De St. Pierre and Voltaire on Perpetual Peace in Europe", World Affairs, Winter 1974-1975, Vol. 137, no 3.

• T. Parikh, "The EU's Other Migration Problem", https://www.foreignaffairs.com/articles/central-europe/2017-03-30/eus-other-migration-problem.

Studies

• H. Qiao, L'impact de l'élargissement de l'Union européenne sur ses relations économiques intra et extra européennes [The impact of the expansion of the European Union on its intra and extra European economic relations], thesis in Public Administration, Strasbourg, 2005.

• M. Kiss, "Understanding social dumping in the European Union", 2017, European Parliamentary Research Service.

Newspapers

• "League of Nationalists", The Economist, November 2016.

• "Jair Bolsonaro hopes to be Brazil's Donald Trump", The Economist, November 2017.

Newspaper Articles

• D. Trilling, "The irrational fear of migrants carries a deadly price for Europe", 2018, https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/jun/28/migrants-europe-eu-italy-matteo-salvini.

• D. Trilling, Golden Dawn: the rise and fall of Greece's neo-Nazis, 2020, The Guardian, https://www.theguardian.com/news/2020/mar/03/golden-dawn-the-rise-and-fall-of-greece-neo-nazi-trial.

• H. Smith, "Neo-fascist Greek party takes third place in wave of voter fury", 2015, https://www.theguardian.com/world/2015/sep/21/neo-fascist-greek-party-election-golden-dawn-third-place.

• H. Vernet, "Populisme en Europe: la vague qui peut tout emporter" [Populism in Europe : the wave that can take all], 2018, http://www.leparisien.fr/politique/populisme-en-europe-la-vague-qui-peut-tout-emporter-11-03-2018-7601733.php.

• L. King and G. Johnson, "Death of Syrian toddler throws global spotlight onto refugee crisis", 2015, https://www.latimes.com/world/europe/la-fg-syria-refugee-toddler-drowned-20150903-story.html.

• P. Lewis et al., "Revealed: one in four Europeans vote populist", 2018, https://www.theguardian.com/world/ng-interactive/2018/nov/20/revealed-one-in-four-europeans-vote-populist.

• R. Trait & F. Garamvolgyi, Victor Orbán wins fourth consecutive term as Hungary's prime minister, 2022, The Guardian, https://www.theguardian.com/world/2022/apr/03/viktor-orban-expected-to-win-big-majority-in-hungarian-general-election.

Books

• B. R. Benhida and Y. Slaoui, Géopolitique de la Méditerranée [Geopolitics of the Mediterranean] PUF, Que sais-je, 1st edition, 2013.

• G. Bossuat, Histoire de l'Union Européenne, Fondations, élargissements, avenir [History of the European Union, Fondations, Expansion, Future],

Belin, 2009.

• I. Tabet, La Poudrière du Proche-Orient, De sa fabrication à la guerre en Syrie [The powder keg of the Near East, From its fabrication to the war in Syria], 2018, Éditions Universitaires Européennes.

• P. Perrineau, "L'irruption nationale-populiste", in Le Retour des Populismes, L'État du Monde 2019 ["The eruption of the national populist", in The return of populisms, The State of the World 2019], (dir. B. Badie and D. Vidal), Éditions La Découverte, 2018.

• صبح ع.، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، دار المنهل اللبناني [Regional conflicts in half a century, Al Manhal Al Lubnani Publishing].

Legal documents

• Agreement between the Governments of the States of the Benelux Economic Union, the Federal Republic of Germany and the French Republic on the gradual abolition of checks at their common borders, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:42000A0922(01)&from=EN.

• Directive 2006/123/EC of the European Parliament and of the Council of 12 December 2006 on services in the internal market, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32006L0123&from=FR.

• Regulation no 604/2013 of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 establishing the criteria and mechanisms for determining the Member State responsible for examining an application for international protection lodged in one of the Member States by a third-country national or a stateless person, https://eur-lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32013R0604&from=en.

• Treaty on the European Union, art. 6, https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:2bf140bf-a3f8-4ab2-b506-fd71826e6da6.0002.02/DOC_1&format=PDF.

Scholarly articles

• Council on Foreign Relations, "Greece's Debt, 1974-2018", https://www.cfr.org/timeline/greeces-debt-crisis-timeline.

• A. Bjerde, Fulfilling the aspirations of MENA's youth, World Bank Blogs, 2020, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/fulfilling-aspirations-menas-youth.

• H. Solomon et H. Kosaka, "Xenophobia in South Africa: Reflections, Narratives and Recommendations", Southern African Peace and Security Studies.

• J. Bahout and P. Cammack, "Arab Political economy: Pathways for Equitable Growth", https://www.carnegieendowment.org/2018/10/09/arab-political-economy-pathways-for-equitable-growth-pub-77416.

• K. Kilvits (Prof. Dr.), "Delocalisation of production: threats and opportunities for Estonia", https://www.unifr.ch/iicee/assets/files/W2_KILVITS.pdf.

• K. K. Rigaud, A. de Sherbinin, B. Jones, J. Bergmann, V. Clement, K. Ober, J. Shewe, S. Adams, B. McCusker, S. Heuser, A. Silke, Groundswell : Preparing for Internal Climate Migration, 2018, World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29461.

• M. Bernaciak, "Social dumping and the EU integration process", European Trade Union Institute, 2014.

• M. Masood, D. Guillaume and D. Furceri, "Youth Unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges, Addressing the 100 Million Youth Challenge – Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012, 2012, World Economic Forum.

• R. Atoyan et al., Emigration and its Economic Impact on Eastern Europe, IMF, 2016.

Websites

• "Cross-border workers", https://www.swissinfo.ch/eng/business/cross-border-workers/43795326.

• Election results, 2014, European Parliament, https://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/en/election-results-2014.html.

• Election results, 2019, European Parliament, https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en.

• “EU migrant crisis: facts and figures”, 2017, http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78630/eu-migrant-crisis-facts-and-figures.

• F. Sijilmassi, “Forword”, The Union for the Mediterranean: An Action-driven Organization for Regional Cooperation and Development, 2017, https://www.unsouthsouth.org/2017/11/26/the-union-for-the-mediterranean-an-action-driven-organization-for-regional-cooperation-and-development-2017/.

• The European Commission – DG Migration and Home Affairs, “Europe without borders, The Schengen Area”, 2011.

• “The European Union”, https://european-union.europa.eu/principles-countries-history_en.

• “The European Single Market.” ec.europa.eu/growth/single-market_en.

• First 2022 data on minimum wages in the EU, Eurostat, 2022, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20220128-2.

• Syria Emergency, https://www.unhcr.org/syria-emergency.html.

• Operation Portal, United Nations High Commissioner for Refugees, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.

• Operation Portal, United Nations High Commissioner for Refugees, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/113.

• Operation Portal, United Nations High Commissioner for Refugees, https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean.

• “Syria conflict at 5 years: the biggest refugee and displacement crisis of our time demands a huge surge in solidarity”, 2016, https://www.unhcr.org/news/press/2016/3/56e6e3249/syria-conflict-5-years-biggest-refugee-displacement-crisis-time-demands.html.

• Transparency International, “Corruption Perceptions Index 2021” (www.transparency.org) https://www.transparency.org/cpi2021.

News channels

• BBC News, ““Polish Plumber” beckons French”, 2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/4115164.stm.

• “Timeline: The Unfolding Eurozone Crisis”, BBC News, 2021, https://www.bbc.com/news/business-13856580.

• B. Groendahl, & J. Tirone, Protests and populist cheers greet Kurz as Austria Chancellor, 2018, Bloomberg, https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-12-17/kurz-set-to-become-austrian-chancellor-backed-by-nationalists.

• M. Clinch, Nationalist Viktor Orban declares victory in Hungary election, 2022, CNBC, https://www.cnbc.com/2022/04/03/hungary-election-prime-minister-viktor-orban-and-fidesz-in-nationwide-vote.html.

• A. Girardi, “Salvini Made “Italians First” His Slogan: What About Britalians After Brexit?”, 2018, https://www.forbes.com/sites/annalisagirardi/2018/11/17/salvini-made-of-italians-first-his-slogan-what-about-britalians-after-brexit/#71de6ce72eff.

• J. Vallet, “Passe d’arme France-Pologne : d’où vient le « plombier polonais »? [Sparring matches between France and Poland : where does the “Polish plumber” come from?], 2017, http://www.rfi.fr/europe/20170826-france-pologne-plombier-polonais-travailleur-detache-macron-bolkestein.

• “President Donald J. Trump’s Foreign Policy Puts America First.” The White House, The United States Government, www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-foreign-policy-puts-america-first/.

Youtube videos

• Center for Strategic and International Studies, “A New Generation of Forced Migration”, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=vA6izIe5Crg.

• DG Migration and Home Affairs, “Schengen”, 2015, https://www.youtube.com/watch?v=SBOZkq4vFvo.

• Alicja Jablonska, “Le plombier polonais [The Polish plumber] – Karambolage – ARTE”, https://www.youtube.com/watch?v=ODcIw8Ct0SY.

La Modernisation de L'Etat au Liban: par ou commencer ?

Dr. Georges Labaki
Professeur d'université La Sagesse

Introduction

La modernisation de l'administration publique est désormais associée à une redéfinition des responsabilités de l'État et de ses missions essentielles. Elle vise à améliorer l'accès des usagers au service public, la rationalisation des structures étatiques, la promotion d'un système de recrutement basé sur le mérite et la modernisation de la gestion des ressources humaines(1). Cette modernisation de l'administration publique exige la présence de structure institutionnelle spécifique comme par exemple un ministère spécifique ou un Secrétariat d'état comme en France(2), La modernisation de l'administration publique au Liban constitue un problème majeur qui influence la situation

1- Depuis les années 2000, l'expression «modernisation de l'Etat" désigne les actions menées afin d'améliorer le fonctionnement de l'administration publique. Elle existait déjà dans les années 1930 pour désigner les réformes institutionnelles. La notion de modernisation de l'administration publique s'élargit car elle est dotée de structures institutionnelles : un ministre ou un secrétaire d'État et des structures à vocation interministérielle.

2- En France, un décret du 30 octobre 2012 a créé le Secrétariat général pour la modernisation de l'action publique. Deux autres décrets du 20 novembre 2017 ont mis en place une nouvelle organisation pour la transformation publique et numérique de l'État. Le Secrétariat général pour la modernisation de l'action publique a été remplacé par la Direction interministérielle de la transformation publique, qui coordonne le programme «Action publique 2022», et par la Direction interministérielle du numérique et du système d'information et de communication de l'État.

économique, financière et sociale du pays. Elle exige l'adoption d'un certain nombre de mesure comme la définition du rôle de l'état, la relation entre le pouvoir politique et l'administration publique, l'adoption des principes du management public, l'analyse des politiques publiques et de la transformation numérique et surtout un changement d'état d'esprit.

I- La problématique de la modernisation de l'état au Liban

Le Qaimacamat et la Moutassarifia du Mont-Liban marque les débuts de l'Administration moderne au Liban. Mais les fondements véritables de l'administration moderne au Liban remonte indéniablement au Mandat français qui a modernisé les structures étatiques du pays en adoptant une nouvelle Constitution-la première dans le monde Arabe- les structures administratives d'un état moderne, le cadastre, des législations modern et le développement de l'enseignement publique. La période de l'indépendance est de façon générale marquée par une croissance du clientélisme politique et une érosion continue de l'état de droit à quelques exceptions prés. Sous la présidence de Camille Chamoun (1952-1958), le Liban a enregistré une grande croissance économique. Toutefois, les tentatives de réformes administratives échouèrent en l'absence d'une structure spécialisée chargée de les mettre en œuvre et de les appliquer.

Les véritables réformes administratives auront lieu sous la présidence du Général Fouad Chéhab (1958-1964) par des voies d'exceptions au moyen des décrets législatifs qui permettent d'adopter les projets de lois après une période de 40 jours si le Parlement ne les examine pas ou n'entame pas leur examen, Ainsi, durant la période allant du 12 décembre 1958 au 12 juin 1959 -dernier jour des pleins pouvoirs du gouvernement de l'époque- 162 décrets législatifs ont été promulgués dont 60 concernent

spécifiquement la réforme administrative. Ils prévoient notamment la création d'un Conseil de la fonction publique, d'une Inspection centrale, une réorganisation administrative du pays, une Direction générale de la statistique, une Ecole nationale d'administration et de développement et d'autres institutions modernes. La technique du décret législatif sera utilisée à très grande échelle jusqu'aux amendements constitutionnels de 1990 date à laquelle elle deviendra plus restrictive. Il faut également mentionner également la présidence d"Elias Sarkis (1976-1982) qui accomplira la lourde tâche de relèvement de l'administration publique après son effondrement total en raison de la guerre. Personnage hautement intègre le Président Sarkis constituera d'énormes réserves en devises et en or auprès de la Banque centrale. De nos jours, les réserves en or constituent un atout important dans la stabilité financière du pays.

1- Le modèle wébérien est-il adapté à la situation libanaise ?

Les échecs des réformes de l'administration publique au Liban et sa faible performance soulèvent une profonde problématique. La question fondamentale est relative à la possibilité de l'application du modèle bureaucratique Wébérien dans les pays en voie de développement dont le Liban fait partie. Il faut souligner à cet égard que le fonctionnement du modèle Wébérien repose sur les principes suivants : les règles de droit, l'impersonnalité des fonctions, la neutralité des fonctionnaires, la description des tâches à accomplir[3], le recrutement du personnel sur la base de ses compétences, le respect de procédures et l'importance du contrôle hiérarchique et la rationalité.

Dans le modèle Wébérien, les fonctionnaires sont soumises à une autorité uniquement dans le cadre de leurs obligations et

3- Job description.

fonctions officielles et obéissent à une autorité hiérarchique stricte qui opère de haut en bas. En outre, chaque emploi a une sphère de compétences clairement définie l'emploi étant occupé sur la base d'un contrat clair. Ils doivent opérer leur tâche avec un neutralité absolue[4], Pour Max Weber, l'évolution des sociétés et la modernité se définissent par deux traits majeurs : la rationalisation et l'intellectualisation de la vie sociale dont l'excès de procédures conduit à une forme bureaucratie et à un désenchantement de la société car les actions des individus ne sont plus conduites sous l'impulsion des passions mais sous celle de la rationalité. Or, cette rationalisation s'applique-t-elle aux pays soumis à un régime patriarcal, et à des allégeances communautaires, avec une faible conscience citoyenne?

Selon Fred Riggs, le fondateur des études en administration publique comparée, le modèle Wébérien n'est pas applicable aux pays en voie de développement qui ont vu le jour après la deuxième guerre mondiale, car selon lui, les structures administratives de ces pays ne possèdent pas l'autonomie assumée ou requise dans le modèle Wébérien pour en assurer le succès. Riggs ajoute que le modèle Wébérien n'est applicable que dans un environnement idéal sous contrôle[5].

Il ajoute que les sociétés traditionnelles utilisent moins de structures pour accomplir les tâches de l'administration publique car ces sociétés sont moins structurées que les sociétés industrielles dotés d'organisations spécifiques accomplissant des taches précises et détaillées.

Poussant plus loin son analyse, Riggs parle de formalisme. Selon cette théorie, les chefs des pays en transition ont adopté les

4- Dans son ouvrage « économie et société Max Weber définit la sociologie comme une science qui se propose de comprendre par interprétation l'activité sociale et par là d'expliquer causalement son déroulement et ses effets. La sociologie de Weber est centrée sur l'explication, la compréhension et l'interprétation. Quant à l'administration publique, elle fait partie des sciences sociales mais constitue une sous-spécialité de la sociologie et s'occupe de l'étude de l'administration des sociétés.

5- Fred Riggs, Administration in Developing Countries, The Ecology of Public Administration, Creative Media Partners, 2021. Le livre a été publié dans sa version originale en 1961.

structures administratives et les modèles des institutions et des entreprises publiques des pays industrialisés. Parallèlement, les pays en transition ou en développement interdirent les anciennes pratiques administratives traditionnelles. Riggs ajoute que ces pratiques sont demeurées vivantes sous une façade de pratiques importées des pays industrialisés. Par conséquent, Riggs conclut qu'il n'existe pas une administration publique universelle mais plutôt une administration publique influencée par les normes culturelles et les traditions des pays où elle est pratiquée.

Le sociologue Warens Bennis va dans ce sens. Il précise que chaque génération possède sa propre bureaucratie et ses structures administratives en accord avec ses besoins, ses coutumes, et ses traditions. Toutes ces dernières seront remplacées et réaménagées quand un nouvel âge ou une nouvelle période arrive. (6) Au-delà de l'avis de Riggs et de Warens la question de la relation entre modernité et de la tradition reste ouverte. En effet, toute modernisation doit tenir compte du moule culturel prévalent surtout dans les sociétés traditionnelles.

Dans le même ordre d'idée, les changements technologiques modernes comme l'avènement de l'internet ont réduit les barrières bureaucratiques, introduit plus de transparence, séparé entre usage du service public e les fonctionnaires de ces services et introduit de nouvelles formes d'organisation de l'administration publique la rendant plus efficace, plus flexible et démocratique et performante. On passe du centralisme prôné par Weber à des connexions par réseau dans un cadre de mondialisation qui est robuste et non rigide. L'institution publique devient plus flexible et connectée sur le secteur privé et sur la société civile

6- Warens Bennis, Reinventing Leadership Strategies to Empower the Organization, Harper Business, 2005.

2- L'Administration publique et la politique

A l'origine, l'administration publique était une sous- spécialité des sciences politiques. Elle est devenue une branche indépendante en 1887. Toutefois, il existe une corrélation étroite entre science politique et administration publique au niveau de l'élaboration des politiques publiques (policy process). Au niveau de l'état, le pouvoir politique domine les trois premières étapes des politiques publiques à savoir: la préparation de l'agenda, la formulation et l'adoption. En principe, l'administration publique domine les deux étapes suivantes : la mise en œuvre et l'évaluation.

En principe, le rôle du pouvoir politique devrait se terminer avec l'adoption des politiques publiques pour laisser la place à l'administration publique. Or, le vote des crédits budgétaires qui conditionne l'exécution des politiques publiques est éminemment politique. La retenue des fonds public rend impossible l'accomplissement du service public. Il est donc clair que la politique précède et commande le service public car elle possède un levier puissant sur le service public.

D'autre part, les relations entre le personnel politique –le ministre- et l'administration s'est basée sur la conception de Weber et de Wolbrom Wilson selon laquelle le ministre décide, l'administration exécute. Selon cette conception, l'administration devient subordonnée au pouvoir publique qui décide seul les politiques publiques et confie l'exécution à l'administration publique qui doit rester neutre. Toutefois, cette structure ne résiste pas à la réalité une fois mise en œuvre car d'un côté les administrateurs au vu de leur expérience managériale se doivent parfois d'intervenir dans l'élaboration des politiques et des prises de décisions alors que les politiques s'acharnent à défendre leurs prérogatives. Une des solutions envisageables serait de créer des agences exécutives autonomes qui dissocient au plan organisationnel entre les tâches de conception confiées aux ministres et les taches d'exécutions confiées à des fonctionnaires

plus autonomes mais responsables dès leur gestion et de leur performance. Cette conception substitute aux liens hiérarchiques, un accord basé sur un contrat.de management signé entre le ministre et l'agence autonome qui définit les modalités et les critères selon laquelle la performance de l'agence sera évaluée.

Ainsi, les acteurs politiques se concentreraient sur les grandes orientations stratégiques et politiques alors que les fonctionnaires seront responsables de leurs actions. Un tel système à l'avantage de réduire l'intervention direct du pouvoir politique dans la gestion quotidienne des services publics même s'il ne résout pas totalement les problèmes car les hauts fonctionnaires sont nommés à leur poste par le pouvoir politique sans oublier l'intervention des cabinets ministérielles dans le management des services publics.

3- Une loi de transformation de l'administration publique

Les grands axes de la modernisation de l'administration publique sont :

-L'amélioration du fonctionnement de l'administration pour assurer l'efficacité de l'action administrative et la qualité de la gestion publique. Il est urgent d'améliorer les performances de l'administration à travers le meilleur emploi des fonds publics. Il s'agit de répondre aux critiques récurrentes sur l'inefficacité supposée des rouages administratifs, les lenteurs de l'administration et son coût

L'amélioration des relations entre l'administration et les administrés et des services rendus aux citoyens. Cela exige un meilleur accueil des usagers, la simplification des formalités et des procédures administratives comme par exemple l'adoption du guichet unique, le développement de l'administration électronique et de la transformation digitale et digitale, le renforcement des droits des citoyens face à l'administration (ex: droit d'accès aux documents administratifs) et l'adoption d'une

politique de transparence et la modernisation des lois sur les achats publics.

-La restructuration de l'administration publique à travers la refonte des institutions et des agences publiques et le dégraissage des effectifs non nécessaire à leur fonctionnement.

Il est important d'adopter une loi cadre sur la transformation de l'administration publique Cette loi devra fixer les grands axes de la réforme administrative, les moyens de sa mise en œuvre et la création d'institution chargée d'opérer cette transformation. Les principaux aménagements à apporter sont :

-L'analyse de politiques publiques

-La planification stratégique

-Le formation des décideurs publics

-Le renforcement du rôle du Parlement

-La promotion de l'esprit citoyen

-La décentralisation

-La transformation numérique

-Le leadership

Dans le but d'exécuter ses tâches, un nouvel état d'esprit est nécessaire dans le secteur public surtout au niveau du leadership. Les changements nécessaires à ce niveau sont :

-La créativité qui exige une grande capacité de travailler avec le secteur privé, la société civile et les différentes couches de la société. Les managers publics doivent être talentueux, et capables non seulement d'organiser mais doivent pouvoir travailler à la fois avec le secteur public et le secteur privé.

-La résilience qui exige une grande volonté et une détermination face aux enjeux de plus en plus cruciaux qui caractérisent la société moderne comme les pandémies et les retombées de la mondialisation et les exigences des citoyens.

-La vision qui doit inclure non seulement une grande capacité

organisationnelle mais également le pouvoir de travailler et d'établir des réseaux (networking), -Ils doivent être expert dans la gestion du pays

-La capacité de contrôler les couts car les déficits publics s'accroissent face à des exigences financières de plus en plus importantes pour opèrera le service public.

-La capacité d'utilisation des technologies modernes comme l'Internet et les réseaux sociaux qui établissent un contact direct avec les citoyens et les usages du service public. Le manager doit rester au courant des nouvelles technologies et de leurs possibilités techniques de plus en développées. Il doit assumer la responsabilité de comprendre ce que la technologie peut faire dans la poursuite de ses objectifs managériaux et de les intégrer dans la structure organisationnelle de l'administration en étant prêt à réinventer l'organisation en travaillant de concert avec les citoyens,

En effet, la technologie modifiera également la taille, la forme et la composition de l'emploi des organisations du secteur public. À mesure que les technologies numériques et de la quatrième révolution industrielle se généraliseront, le nombre de personnes engagées dans des tâches administratives telles que la saisie de données diminuera considérablement, tandis que le nombre d'experts qualifiés en numérique et en intelligence artificielle augmentera. La perte d'emplois administratifs au profit de l'automatisation se fera au moyen d'un processus progressif et croissant au cours duquel le personnel administratif devra être en mesure de développer ses compétences dans ce domaine. Cela dit, la gestion du déploiement de l'intelligence artificielle obligera de nombreux dirigeants du secteur public à entreprendre d'importantes restructuration, avec toutes les difficultés et les choix difficiles que cela implique.

-La possession du sens de l'inclusion. En effet, les dirigeants

ou les managers doivent donnent leur cachet à l'organisation et encourager les personnes les plus performantes. En d'autres termes, il s'agit de cultiver une culture qui embrasse les différentes façons de travailler, des objectifs derrière lesquels les fonctionnaires peuvent se rallier et un engagement à fournir un environnement qui accueille tout le monde. En effet, les managers ou les décideurs ont besoin de personnes autour d'eux en qui ils peuvent avoir confiance. Ils doivent entretenir des relations avec des personnes honnêtes et qualifiées. Les managers doivent investir du temps et de l'énergie pour les construire.

-Développer un réseau d'influence car au fur et à mesure que le secteur public devient plus collaboratif, les meilleurs leaders seront en mesure d'exercer une influence au-delà des limites de leur propre hiérarchie. Les leaders les plus efficaces seront fortement connectés car les effectifs gouvernementaux travaillent de plus en plus de manière flexible, à distance et au-delà des frontières organisationnelles, les dirigeants devront maintenir leur visibilité dans l'organisation en l'adaptant à cette réalité.

II- L'évaluation des politiques publiques

L'évaluation des politiques publiques a vu le jour aux Etats-Unis dans les années soixante du XXème siècle. Elle constitue un des instruments majeurs pour la réforme de l'état. Elle consiste à mesurer les effets des activités menées par les institutions politiques afin de mener rationaliser l'action publique et de moderniser l'état et les agences publiques. Il s'agit de vérifier que la mise en œuvre des objectifs des institutions publiques ont été bien réalisé. Cette analyse exige la mise en œuvre d\ indicateurs parfois chiffrés d'analyses de la performance,

L'évaluation fait intervenir le pouvoir législatif et le pouvoir

exécutif comme par exemple la Cour des comptes, le Parlement, l'inspection centrale et les agences d'évaluation des politiques publiques. Les principaux critères de l'évaluation sont : l'atteinte des objectifs, la pertinence, la cohérence, l'efficacité, l'efficience, la performance et l'impact des politiques publiques.

Pour être efficace cette évaluation exige un certain nombre de conditions comme le développement d'une culture de l'évaluation, une formation des parlementaires et du personnel chargé de l'évaluation dans le pouvoir exécutif et un suivi pour la mise en œuvre des résultats de l'évaluation.

L'importance prise par l'évaluation des politiques publiques en fait aujourd'hui un enjeu démocratique, économique et social. Mais la technicité des outils et du langage requis pour mener à bien ces expertises est un obstacle important à l'appropriation de leurs conclusions

Il est impérieux d'adopter une évaluation des politiques publiques au Liban car on dénote souvent l'existence d'agences et d'administrations publiques qui n'ont plus une raison d'être et qui enregistrent d'énormes déficits financiers. L'évaluation des politiques publiques contribue à pousser vers des reformes spécialement en présence d'une opinion publique exigeante. Le role du Parlement est crucial dans ce processus.

1-Le rôle du Parlement

Le Parlement est appelé à mieux surveiller et contrôle le pouvoir exécutif. Or, il s'avère en règle générale que le Parlement peine à surveiller l'administration publique rattaché au pouvoir exécutif. Il est donc important de développer le rôle du Parlement surtout dans les questions techniques, budgétaires et au niveau de l'administrative publique. Ainsi, au Etats-Unis la Cours de comptes (The General Accounting Office) surveille les comptes publics et constitue un acteur central dans l'évaluation des politiques publiques au niveaux qualitatif et quantitatif. En outre,

le Sénat américain confirme les hauts responsables nommés par le pouvoir exécutif dans leurs fonctions et possède le pouvoir de les questionner selon la technique du hearing sur leurs actions professionnelles. Il est donc vital de prévoir des structures qui renforcent le rôle de surveillance de l'administration publique par le pouvoir législatif. Beaucoup de pays comme la France et l'Angleterre ont adopté des structures qui renforcent le pouvoir de contrôle du Parlement en fournissant une assistance technique et un suivi continu dans ce domaine.

Parallèlement, cette assistance technique donne au Parlement les moyens techniques de poursuite de l'application réelle de lois votées et d'exiger des rapports continus et permanents du pouvoir exécutif à ce propos.

D'autre part, l'application de beaucoup de lois est lié à l'adoption de décrets d'application et à la nomination des conseils exécutifs prévus dans ces lois. Le rôle de surveillance du Parlement doit être renforcé dans ce domaine.

2-La planification stratégique

La planification stratégique comme outil de développement des organisations s'est développé à partir des années cinquante du XXème siècle. Elle transpose l'administration publique d'une administration bâtie entièrement sur une base juridique à savoir les lois et les règlements à une administration comme outil de développement et de performance. En effet, la planification stratégique est le processus qui permet aux institutions publiques d'élaborer et de mettre en œuvre des stratégies pour accomplir des visions, des missions et des objectifs. La planification stratégique comporte quatre éléments fondamentaux : l'étude de l'environnement de l'organisation et des défis à laquelle l'administration doit faire face, l'élaboration d'une stratégie basée sur une vision et une mission claire, l'exécution de la stratégie et son évaluation continue intérieurement et

extérieurement. La planification stratégique est un processus continu par lequel l'administration en question analyse son état présent, prépare des stratégies, travaille à assurer leur mise en œuvre. Pour accomplir ces taches, les institutions publiques doivent : développer une vision claire en prenant en compte la culture et les valeurs l'organisation, décliner cette vision en objectifs clairs à accomplir sur le cours, moyen et long termes, impliquer tous les membres de l'organisation en commençant du haut de la hiérarchie pour développer une vision unifiée de la stratégie pour gagner l'engagement de tous ses membres à partir du sommet.

L'introduction de la planification stratégique est vitale pour améliorer la performance du secteur publique libanais qui se trouve actuellement confiné à l'exécution de tâches routinières dont on ne peut pas toujours mesurer la pertinence et l'utilité. Chaque département se doit d'avoir un plan stratégique qui doit s'inscrire dans celle de toute l'institution.

L'OMSAR (le Bureau du Ministre de la réforme de l'administration publique) est le premier ministère qui a établi un guide pour la préparation des plans stratégiques et a fourni une assistance pour les ministères et les administrations publiques qui le désirent. Le plan stratégique proposé par l'OMSAR se compose des parties suivantes : la mission, la vision, les valeurs, l'analyse SWOT, l'environnement (PESTEL), les acteurs, les objectifs stratégiques et secondaires, les indicateurs de performance, la cohérence, les initiatives et les projets, le suivi et l'évaluation, les alternatives et les plans d'urgence.

Il faut indiquer également l'importance de la culture dans la planification stratégique. En effet, la culture doit être intégrée au sein de la vision de l'administration réside également dans sa capacité à améliorer son efficacité et son efficience. Compte tenu de l'impact et l'importance de la culture organisationnelle

dans la planification stratégique, il faut faire évoluer la culture de l'administration tout en développant et en appliquant une stratégie mise à jour ou améliorée continuellement. Cela exige un changement de cap au niveau politique ou administratif.

3-La décentralisation

La décentralisation administrative au niveau du Qadda (sous-département) a été adoptée dans les accords de Taef et les amendements constitutionnels de 1990. Toutefois, elle peine à se mettre en place. Or, la décentralisation offre de nombreux atouts pour le pays et pour ses citoyens. Il faut mentionner que tous les pays modernes ont adopté la décentralisation même ceux à tradition centralisatrice comme la France.

La décentralisation offre des avantages encore plus important au niveau institutionnel libanais car elle permet d'éviter les goulots d'étranglement qui renvoient souvent aux calanques grecques la prise de décisions administratives. Il vaudrait mieux résoudre des problèmes administratifs au bas de la hiérarchie plutôt que de les transposer au sommet de l'état et de paralyser ou au mieux de prolonger la prise de décision.

Cette situation est d'autant plus difficile que les réformes Chehabiennes toujours en vigueur après leur adoption au siècle dernier sont bâtis sur des normes juridiques rigides centralisées qui laissent peu de place aux initiatives personnelles et qui favorisent un contrôle de légalité plutôt qu'un contrôle d'opportunité. En outre, ces législations empêchent la mobilité dans le secteur public ou au mieux la rende difficile.

La modernisation de l'administration publique devra inclure au niveau organisationnel et juridique:

-La simplification administrative qui profiterait beaucoup au citoyens

- la restructuration des administrations publiques et spécialement de la loi de la fonction publique et de ses diverses catégories au

nombre de cinq et leur réduction à trois catégories.

-Une refonte du budget et sa transformation en un budget de programme qui comporterait également une obligation de réduction de la dette publique et une analyse permanent des dépenses fiscales et de leur pertinence.

-Un retour à une politique budgétaire qui investit dans les projets d'investissement (developmental state) qui développent l'économie et assure des recettes fiscales à l'Etat.

III -La transformation numérique

La grande révolution de la technologie numérique s'est étendue à tous les secteurs de la vie économique et sociale. Cette intégration de la technologie haut de gamme dans tous les aspects de leur vie quotidienne a poussé les citoyens à exiger de leur gouvernement à faire de même en rejoignant le vaste monde numérique. En effet, le concept de gouvernement numérique est très pratique et efficace. Il facilite la vie des usagers en leur évitent de longs déplacements et en diminuant les chances de corruption des agents publics car il sépare physiquement les usagers des fonctionnaires. A ce propos, le gouvernement digital prend de l'ampleur tous les jours et commence rapidement à gagner les pays. Développés ou en voie de développement. D'ailleurs, une stratégie du numérique vient d'être publié au Liban.

a-L'Adoption d'une politique publique du numérique

Un gouvernement numérique peut être défini comme la fourniture d'informations et de services au sein du secteur public et entre le gouvernement et le public par le biais des technologies de l'information et de la communication. Au départ, les gouvernements doivent définir leurs priorités en la matière à la lumière de leurs capacité financières et techniques. Il est conseillé de créer une agence en charge du programme numérique et dans la même perspective un portail unique pour le gouvernement

numérique. La prise de conscience de l'importance du numérique est cruciale. Les fonctionnaires devraient être informés des progrès technologiques et poussés à saisir les opportunités qu'ils offrent.

Afin d'obtenir un gouvernement numérique efficace, il est important de veiller 4 l'unification des informations et la synchronisation des d'équipements des administrations publiques ce qui est un avantage de taille. C'est pourquoi l'agence en charge du numérique devra s'assurer que les opérations sont harmonisées et fonctionnelles. Il est important de former des équipes pour s'assurer que les objectifs du projet numérique sont atteints.

b-Modèles de prestation

Les principaux modèles de prestation du gouvernement numérique peuvent être divisés en quatre. Il s'agit de : la relation du gouvernement au citoyen, de la relation du gouvernement avec le monde des affaires, de la relation entre les différents services du gouvernement de gouvernement à gouvernement et de la relation entre les fonctionnaires du gouvernement et le gouvernement. Le modèle relation gouvernent /citoyen consiste à mettre en place des sites sur Web où les citoyens peuvent télécharger formulaires et information. Afin de réaliser le modèle de gouvernance numérique, l'État doit passer par un processus divisé en quatre étapes : (1) le stade de panneaux d'affichage, (2) une prestation de services partielle (3) un portail services intégrés et enfin (4) la partie interactive qui permet l'interaction entre l'usager et le service public.

Ce concept novateur permet aux citoyens d'accéder aux services du gouvernement sur leurs appareils mobiles et de faire des transactions en ligne. Le gouvernement numérique permet la production et la diffusion de l'information et des services à l'intérieur du gouvernement. Il représente une chance pour la modernisation de l'administration publique libanaise.

c-Les défis de l'introduction du gouvernement numérique

Dans le processus de passage vers un gouvernement numérique réussi, l'État rencontre plusieurs défis. Ces défis sont d'ordre techniques, culturels, juridiques et politiques.

Au niveau technique, il faudrait connecter tout le pays surtout les régions éloignées. De même, il s'agit de former les citoyens à l'emploi du numérique sans oublier le défi des personnes âgées, qui n'ont pas la compétence technique de base (ou alphabétisation de base) pour l'utilisation du numérique.

Au plan technique, l'infrastructure informatique est la partie initiale et la plus essentielle dans l'élaboration d'un gouvernement numérique. La question de l'exécution des différents programmes sur différentes plates-formes est l'un des problèmes plus cruciaux à aborder.

Au plan politique, les questions importantes à prendre en considération sont : l'adoption d'une politique publique du numérique et sa mise en œuvre, la formulation et la prise en compte des questions de sécurité, la fourniture des services, la nomination de l'autorité compétente et sa responsabilité et la protection des données et des droits des utilisateurs.

Enfin, sur le plan culturel, les citoyens pourraient rejeter la notion de gestion numérique pour de multiples raisons. Dans ce sens, la psychologie met un rôle majeur dans ce type de défi car les gens ont tendance à résister au changement et à rejeter un concept, qu'ils ne sont pas certains de pouvoir l'utiliser. En outre, certaines personnes pourraient se sentir que plus en sécurité si elles pouvaient être en contact direct avec la personne plutôt que de recevoir leurs services en ligne.

Enfin, les menaces sécuritaires doivent être sérieusement prise en compte. Comme la protection des renseignements personnels et les paiements en ligne qui sont une préoccupation majeure pour tous les citoyens.

d-Les avantages du gouvernement numérique

Malgré les défis précités, il y a des avantages majeurs à l'adoption d'un gouvernement numérique. Les trois principaux avantages de cette adoption sont: le passage de moins de temps pour effectuer les formalités officielles, le faible coût et surtout l'absence de corruption car le citoyen n'est pas en contact direct avec le fonctionnaire. Dans un premier temps, les citoyens seraient en mesure de bénéficier d'un accès simple et facile à l'information nécessaire de base de données en ligne. Cela pourrait facilement se faire à tout moment partout où ils pourraient se trouvent. Cette rapidité efficacité du gouvernement numérique le gouvernement numérique contribue à réaliser d'importantes économies budgétaires. Plutôt que d'investir de l'argent sur les annonces, ces dernières peuvent être publiés sur les plateformes officielles du gouvernement. Les économies pourraient englober également les dépenses pour la location d'immeubles, l'équipement et l'entretien des bureaux surtout que le travail à distance s'est énormément développé depuis la Covid 19. En effet, on estime de nos jours qu'une personne sur cinq dans le monde travail à domicile. Cette nouvelle réalité va survivre à la Covid 19 et va continuer à prendre de l'ampleur surtout dans l'éducation, le domaine de services et dans tous les secteurs économiques et sociaux. La transparence est également une fonction supplémentaire en matière de gouvernance numérique car les données et les informations sont tous affichés en ligne.

Un autre avantage est que les données peuvent être réutilisées pour d'autres applications, en réduisant la quantité d'effort requise par un utilisateur pour y accéder. Un autre avantage pour les organisations publiques consiste à pouvoir utiliser une quantité incroyable d'informations pour des choix plus perspicaces[7].

7- Les plateformes numériques décloisonnent les données détenues par l'administration, avec l'accord de l'usager, afin de lui proposer des services publics numériques quasi prêts à l'emploi.: L'accès aux données se fera par le biais d'interfaces ouvertes.

Conclusion

L'administration publique n'est que le reflet n'est que le reflet de l'Etat et du peuple. Elle sera saine quand l'Etat sera sain et quand l'individu deviendra citoyen à part entière. Dans toute approche de modernisation de l'administration publique, il faut tenir compte des facteurs sociologiques, psychologiques, culturels et politique de la société. Une des graves erreurs des institutions internationales et des donateurs internationaux est d'avoir balancé des modelés de reformes sur des bases purement économiques d'efficience et de résultats. Le recours aux associations non gouvernementales n'a pas permis de régler les vrais problèmes de fonds.

En effet, une grande partie de ces modernisations du secteur public cessent une fois les donateurs partis pour des raisons économiques, sociales et techniques. Les contraintes de toutes sortes n'aident aucunement. En effet, certains administrateurs publics trouveront toujours les moyens de créer des obstructions de toutes sortes pour empêcher la mise en œuvre des reformes[8]. Bien entendu, il faut introduire des législations modernes visant à combattre la corruption, à reformer le système des achats publics, le management par objectifs et non seulement par la simple application des lois et des règlements. Il est impératif d'adopter les principes du management public moderne y compris la prise de décision, la gestion des ressources humaines, la performance et l'évaluation des fonctionnaires, la motivation, la planification stratégique et la formation et le recrutement des fonctionnaires sur la base des compétences et non de la mémorisation.

Ces mesures exigent une volonté nationale de les introduire et de les appliquer. Il s'agit de rétablir l'image du fonctionnaire public et de l'état à travers une politique de transparence et de

8- Durant le travail d'automatisation du secteur public libanais dans les années 1990 du siècle dernier il y a eu plusieurs barrières culturelles à l'introduction de ses reformes.

rendre compte des fonctionnaires publics. Cela est non seulement faisable mais nécessaire.

Dans cette approche, les principes d'analyse des politiques publiques et de leurs pertinences et la planification stratégique conditionnent la réforme de l'administration publique. Enfin, il faut signaler l'importance de la coopération entre le secteur publie et le secteur privé. En effet, il existe une complémentarité entre les deux secteurs car la prospérité du secteur public se décline par des rentrées fiscales substantielles pour l'Etat qui les dépenses sur les investissements utiles et sur la protection sociale et le bienêtre des citoyens. Il faut tout de mettre être conscient du fait que les secteurs publics et privés ont des motivations différentes et même opposées (service public alias profit). Mais les observations empiriques ont démontré que ce partenariat s'il est conclu sur des bases justes et équitables contribuent à promouvoir l'intérêt des deux parties. Il ne s'agit en aucune façon de brader à vil prix le domaine public.

D'autre part, il est important de renouer avec un budget d'investissement et non seulement de fonctionnement. Ainsi, l'Allemagne et le Japon qui ont connu les affres de la seconde guerre mondiale ont adopté des politiques de reconstruction et d'investissements qui leurs ont permis de retrouver la croissance et le surplus.

Références :

• Corydon, B., Ganesan, m.v. Lundqvist, M. (2016) numérique par défaut : un guide pour transformer le gouvernement McKinsey & Company.

• Davies, r. (2015) eGovernment - utilisant la technologie pour améliorer les services publics et la participation démocratique EPE | Service de recherche parlementaire européen provient de http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2015/565890/EPRS_IDA(2015)565890_EN.pdf.

• Fontaine, E.J. (2004) Digital Government et santé publique National Center for Biotechnology Information extrait de https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/

• Articles/PMC1277943 /

• Masson, B. & Al-Yahya, K. (2014) Digital Government - chemins de la prestation de Services publics pour futur Accenture provient de https://www.accenture.com/us-en/~/media/Accenture/Conversion-Assets/DotCom/Documents/Global/PDF/Industries_7/

• Accenture-Digital-Government-Pathways-to-Delivering-Public-Services-for-the-Future.pdf.

• Wee Kwang, T. (2017) eGov Conversations : gouvernement numérique tendances et défis récupéré de l'Innovation des entreprises provenant de https://www.enterpriseinnovation.net/article/egov-conversations-digital-government-trends-and-challenges-1804765480.

• EGovernment. (n.d.). Retrieved December 06, 2017, from https://joinup.ec.europa.eu/collection/egovernment (this reference was used for case study of the countries France, Germany, and Britain).

• Evans, D., & Yen, D. C. (2005). E-government: An analysis for implementation: Framework for understanding cultural and social impact. Government Information Quarterly, 22(3), 354-373.

• Fang, Z. (2002). E-government in digital era: concept, practice, and development. International journal of the Computer, the Internet and management, 10(2), 1-22.

• Fountain, J. E. (2004). Digital government and public health. Preventing Chronic Disease, 1(4), A2.

• Hwang, M. S., Li, C. T., Shen, J. J., & Chu, Y. P. (2004). Challenges in

e-government and security of information. Information & Security, 15(1), 9-20.

• Tolbert, C. J., & Mossberger, K. (2006). The effects of e-government on trust and confidence in government. Public administration review, 66(3), 354-369.

• UN E-Government Survey 2016. (n.d.). Retrieved December 05, 2017, from https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016.

• West, D. M. (2005). Digital Government: Technology and public sector perfomance.

• E-gov official websites:

https://www.bundesregierung.de/Webs/Breg/DE/Startseite/startseite_node.html

https://www.gov.uk/

http://www.dawlati.gov.lb/en/eservices

• Jeong, C. H. (2007). Fondamentaux de l'administration de développement. Puchong : érudit.

• Majozi, s. (2012, 25 novembre). E-gouvernement. Consulté 3 décembre 2017, de http://virusmogare.blogspot.com/2012/11/the-advantages-and-disadvantages-of.html.

• Sheridan, W., & Riley, t. (2016, le 01 juin). En comparant le cybergouvernement vs e-gouvernance. Consulté 3 décembre 2017, de https://www.geospatialworld.net/article/comparing-e-government-vs-e-governance/

• UN E-Government Survey 2016. (2016, juillet). Consulté 3 décembre 2017, de https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016.

• O C. and Hulme D., Beyond The New Public Management. Changing Ideas and Practices in Governance, Cheltenham/Nothampton, Edward Elgar, 1998.

• Pollit C. and Boukaert G., Public Management Reform : A Comparative Analysis, Oxford, Oxford University Press, 2000.

• Hufty M., (dir.), La pensée comptable : État, néolibéralisme, nouvelle gestion publique, Genève, Nouveaux Cahiers de l'IUED et Paris, Presses universitaires de France, 1998.En ligne.

• Weber M., Le savant et le politique, 1919 (éd. fr. : Paris, Plon, 1959).

WILSON W., "The Study of Administration", Political Science Quarterly, vol. 56, n° 2,1887.

• STenmans A., La transformation de la fonction administrative. Administration publique et société, Bruxelles, CRISP, 1999.

• Chevalier J., Science administrative, Paris, Presses Universitaires de France, 3e édition refondue, 2002.

• Aberbach et al., Bureaucrats and Politicians in Western Democracies, Cambridge, Harvard University Press, 1981.

• Peters B.G., "Politicians and Bureaucrats in the Politics of Policy-Making", in Lane J.E., (ed.), Bureaucracy and Public Choice, London, Sage Publications, 1987 ; SVA.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Researcher Nada Bou Hamdan Harb*

The Role and the Importance of the Environmental Education in the Educational Curricula in Lebanon

*.....**59***

The Role and the Importance of the Environmental Education in the Educational Curricula in Lebanon

Researcher Nada Bou Hamdan Harb

This study aims at introducing the reality of environmental education in the government-official curriculums of Grade Nine. Additionally, the study will identify which values, skills and knowledge are adopted by these students; allowing them to build positive behaviors towards the environment.

To reach this study's conclusions, the methodology used both qualitative and quantitative analysis. In the former, we used content analysis method for ninth grade books, to identify which environmental values they include, depending on a list of environmental values and another one of environmental risks, after we found out that these books include some environmental risks as well. And we had interviews with three school principles to identify the school's rule in promoting environmental education. In the latter, we collected data using a questionnaire distributed to a study sample of 100 male and female students from the Shouf district schools.

The study tried to answer the following problematic:

- The minimal inclusion of environmental education in the Grade Nine curriculum does not furnish the pupil, the sufficient knowledge and skills to protect the environment and conserve its resources;

- The level of lessons and themes on the environment are poorly reflected in the environmental awareness and behavior of the Grade Nine students;

- Focusing environmental education on the cognitive level will activate the applied and extracurricular activities aimed at consolidating environmental concepts among Grade Nine students.

The study reached the following conclusions:

- The minimal inclusion of environmental education in the Grade Nine curriculum does not provide the pupil, the sufficient knowledge and skills to protect the environment and conserve its resources;

- The lack of the lessons and themes on the environment demonstrates the poor environmental awareness and behavior of Grade Nine students;

- Focusing environmental education on the cognitive level will activate the applied and extra-curricular activities aimed at consolidating environmental concepts among Grade Nine students.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Chercheuse Nada Bou Hamdan Harb*

L'importance et le rôle de l'éducation environnementale dans les programmes d'études au Liban

.....62

L'importance et le rôle de l'éducation environnementale dans les programmes d'études au Liban

Chercheuse Nada Bou Hamdan Harb

Cette étude vise à identifier la réalité de l'éducation environnementale dans les programmes officiels de la 9e année, afin de savoir ce que le programme d'études comprend en termes de valeurs environnementales qui fournissent à l'élève des connaissances et des compétences environnementales et construisent en lui un comportement positif envers l'environnement.

Nous avons utilisé l'analyse de contenu comme méthode méthodologique par laquelle nous avons analysé le contenu des livres de la 9e année pour savoir quelles valeurs environnementales ils contiennent, en préparant une liste de valeurs environnementales ainsi qu'une autre liste de risques environnementaux après qu'il nous est apparu clairement que ces livres incluent également certains risques environnementaux. Nous nous sommes également appuyés sur des entretiens avec les directeurs de trois écoles pour nous familiariser avec le rôle de l'école dans la promotion de l'éducation environnementale, en plus du formulaire comme outil de collection de données. L'échantillon de l'étude comprenait 100 élèves, garçons et filles, des écoles du département du Chouf.

L'étude a tenté de répondre à la problématique suivante:

- La faible intégration de l'éducation environnementale dans

le programme d'études de la 9e année ne permet pas à l'élève d'acquérir les connaissances et compétences suffisantes pour protéger l'environnement et préserver ses ressources.

- Le niveau des enseignements et des thèmes liés à l'environnement, sur le plan cognitif et en formation, se reflète mal dans la conscience et le comportement environnementaux des élèves de la 9e année.

- La focalisation des programmes d'études liés à l'éducation environnementale au niveau cognitif contribue à renforcer les activités appliquées et parascolaires visant à consolider les notions environnementales chez les élèves de la 9e année.

L'étude a atteint les résultats suivants:

- L'inclusion limitée de l'éducation environnementale dans le programme d'études de la 9e année ne fournit pas à l'élève les connaissances et les compétences suffisantes pour protéger l'environnement et préserver ses ressources.

-Leniveaudesenseignementsetdesthèmesliésàl'environnement, tant sur le plan cognitif qu'en formation, se reflète mal sur la conscience et le comportement environnementaux des élèves. (A défaut de ces leçons et thèmes).

- L'orientation des programmes d'études liés à l'éducation environnementale sur le plan cognitif contribue à renforcer les activités appliquées et parascolaires visant à consolider les concepts environnementaux chez les élèves de la 9e année.

شرف. تضحية. وفاء

ROYAL

The Art of Sleep Technology

MATTRESS

تُصَنَّع فرشات إستقبال بطرق تكنولوجيّة حديثة، لنومٍ عميق ومريح

istikbal
Home Furniture

03 515 500
www.istikballebanon.com
@istikballebanon Istikbal Lebanon
Mcharafieh - Mkalles - Jounieh - Baalbeck – Zahle –
Tyr - Nabatieh - Tripoli - Zgharta

Issue 121 - Juillet 2022

الدفاع الوطني اللبناني
DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

The European Union and the return of populisms

La Modernisation de L'Etat au Liban: par ou commencer?